الأمم المتحدة

A/56/PV.27

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٢٧**
الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شارما (نيبال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكّر الأعضاء بالتأكد من وجود عضو واحد على الأقل من كل وفد في قاعة الجمعية العامة الساعة العاشرة تماما من صباح كل يوم لنتمكن من بدء جلساتنا المهمة جدا في الوقت المحدد لها، دون إضاعة الوقت والفرصة القيمين. أشكر الأعضاء على تعاونهم الكريم، وآمل أن نتمكن من الاجتماع في الوقت المحدد، كما يصر الرئيس على أن يفعل دائما. إن هذا الوقت هو وقتنا، ومن مصلحتنا أن نجتمع في الوقت المحدد.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)
تقرير مجلس الأمن (A/56/2)

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي بداية أن يتقدم بالشكر إلى رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، سفير أيرلندا وممثلها الدائم السيد ريتشارد راين، على عرضه الوافي لتقرير مجلس الأمن، الذي يقدم إلى الجمعية العامة بموجب أحكام الميثاق. وتود تونس أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئ مرة أخرى بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك على انتخابها أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. ونحن على ثقة من أن هذه البلدان لن تقصّر في الإسهام البناء في عمل المجلس. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ جميع الأعضاء على منح جائزة نوبل للسلام هذا العام لمنظمتنا وللأمين العام السيد كوفي عنان.

ما فتئت دراسة تقرير مجلس الأمن تمثل الآلية الرئيسية المتاحة للجمعية العامة، بموجب أحكام الميثاق لتقييم نشاط مجلس الأمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وهذه الآلية تمكن الجمعية العامة أيضا من تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لإدخال التحسينات اللازمة على أساليب عمل هذا الجهاز بطريقة تتقيد بنص وروح الميثاق وتلبي أيضا توقعات الدول الأعضاء في المنظمة.

وتمثل المناقشة السنوية لهذا التقرير أيضا فرصة أعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يستفيد منها استفادة كاملة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-58130 (A)
0158130

بالاستخدام الملموس للأفكار الإبداعية والبناءة التي تظهر في المجلس أثناء هذا النقاش بغرض تعزيز فعاليته ومصداقيته ولإعطاء تفاعله مع الجمعية العامة شكلا ملموسا.

وفي هذا الصدد، يحيط وفد بلدي علما بالجهود المستمرة التي يبذلها المجلس لتحسين أدائه في النهوض بولايته في ميدان صون السلم والأمن الدوليين. ويتكون هذا الاتجاه الذي نؤيده ونشجعه، من النقاط التالية.

أولا، تقديس المفهوم الواسع النطاق لصون السلم والأمن الدوليين، الذي يتجاوز الآن عمليات حفظ السلام التقليدية ليشمل منع حدوث الصراعات وبناء السلام. وهذا النهج معبر عنه في عدة بيانات رئاسية وقرارات اعتمدها مجلس الأمن، تشتمل على تدابير وتوصيات محددة لتحقيق هذه الغاية. ومن الآن فصاعدا، ينبغي أن تفكر منظمتنا في منع نشوب الصراع والحفاظ على الأرواح البشرية، ناهيك عن الجوانب المالية. ويظهر المجلس توجها لعقد جلسات حوار مستفيضة، يمكن أن تحسن عمل المجلس في مجال الوقاية. ومن المؤكد أن هذه خطوة إلى الأمام.

وثانيا، التعاون الفعال مع جميع الأطراف المعنية – الأطراف في أسرة الأمم المتحدة وكذلك الأطراف التي ليست أعضاء في المنظومة، خاصة المنظمات الإقليمية. ونحن نرحب بهذا النهج ونشجع على اتباعه.

وثالثا، التركيز بمزيد من الفعالية على الصراعات في أفريقيا وتوسيع نطاق النظر فيها من خلال تغطية الإطار السياسي الجغرافي العام لصراع ما بدلا من تركيز الاهتمام كليا على البلد المعني بالصراع. وقد تجلى هذا النهج تحديدا في طريقة معالجة المجلس للحالة في بلدان غرب أفريقيا.

ورابعا، تحسين مفهوم نظام الجزاءات لكفالة تحقيق الأهداف التي يقصد أن تحققها الجزاءات، مع عدم الإضرار بمصالح دول ثالثة وعدم الإضرار بسكان البلدان التي تفرض عليها الجزاءات. وقد جرى ترسيخ هذا الاتجاه إلى حد كبير في نظم الجزاءات التي فرضت على إثيوبيا وإريتريا وليبريا، ولكنها لم ترسخ بعد بالنسبة لبلدان أخرى، وسأعود إلى هذه المسألة.

والاستنتاج الذي خلصنا إليه من استعراض هذا التطور الإيجابي هو أن مجلس الأمن أظهر بفعالية قدرته واستعداده – شريطة أن تتوفر له الإرادة السياسية اللازمة – للاستجابة على نحو موات وملموس للأفكار التي أعربت عنها الدول الأعضاء في المنظمة القادرة على زيادة تعزيز مصداقيته.

ونعتقد أن هذا الاتجاه البناء ينبغي تشجيعه وتعزيزه لكفالة أن يتمكن مجلس الأمن من القيام بدوره المركزي في معالجة مسائل السلم والأمن الدوليين على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يبدي النقاط التالية.

أولا، يجب أن يكرس مجلس الأمن الاهتمام اللازم للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ولا تزال مسؤولية المجلس حيوية؛ ولا يوجد بديل لها.

وثانيا، يعتقد وفد بلدي أيضا أن مسؤولية المجلس الرئيسية تجاه صون السلم والأمن الدوليين تستلزم أن يعالج على نحو مناسب مسألة الصومال، التي لا تزال غائبة عمليا عن جدول أعمال المجلس، على الرغم من الأخطار الواضحة التي يشكلها استمرار عدم وجود هياكل الدولة الأساسية في الصومال. وينبغي لنا ألا ننسى أن معالجة المجلس غير السليمة للحالة في أفغانستان هي التي أدت حتى الآن إلى أن يتخذ هذا الصراع، الذي كاد أن ينسى أبعادا دولية لا يمكن السيطرة عليها ويؤدي إلى ظهور نوع جديد من الاضطراب السياسي الذي يتطلب انتهاج مجلس الأمن نهجا جديدا تجاه جميع بؤر التوتر الساخنة، وكذلك أساليب جديدة للتعامل معها.

وثالثا، بالنسبة لمسألة الجزاءات، يأسف وفد بلدي – شأنه في ذلك شأن وفود عديدة أخرى – أن مجلس الأمن لم يعتمد توصيات الفريق العامل الذي شكله لمعالجة هذه المسألة. ويشدد وفد بلدي ثانية على ضرورة أن يتفق مجلس الأمن على التدابير الضرورية: جعل نظم الجزاءات متسقة بوضع قواعد عامة لتحديد معايير رفع الجزاءات؛ وتحديد آليات يستطيع المجلس استخدامها لتقييم مدى تحقيق الأهداف التي يقصد أن تحققها الجزاءات؛ ووضع حدود زمنية لاستمرار فرض الجزاءات وتحديد معايير محددة لتجديد الجزاءات؛ وتفعيل أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة؛ وأخيرا، وضع تدابير مناسبة للحيلولة دون تأثير الآثار الضارة للجزاءات على السكان المدنيين.

بالنسبة لأساليب عمل المجلس، نلاحظ بارتياح زيادة التحسن الذي طرأ في هذا المجال، مما جعل عمل المجلس أكثر شفافية. ويمكن رؤية هذه التحسينات بوضوح في زيادة عدد الجلسات المفتوحة التي عقدها المجلس، وكذلك في عدد الجلسات المغلقة التي عقدت عملا بالمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق. ويمكن رؤية هذا التحسن أيضا في تعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وفي اتخاذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وفي الاجتماعات السرية التي عقدت بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وفقا لهذا القرار.

ونلاحظ أيضا رغبة المجلس في تحسين فهمه للحالات التي يعالجها من خلال إرسال بعثات خاصة إلى الميدان، ومن خلال إجراء حوار مباشر على أعلى المستويات مع أطراف الصراع. وقد كان لهذه التدابير تأثير إيجابي على جوهر قرارات المجلس، التي تستجيب الآن على نحو أفضل لمتطلبات الحالات التي ينظر فيها.

وعمل المجلس أيضا على كفالة إبقاء الدول الأعضاء على اطلاع من خلال جلسات الإحاطة الإعلامية التي يعقدها رؤساء المجلس عن جلسات المشاورات غير الرسمية.

فضلا عن ذلك، نلاحظ أن بعض أعضاء المجلس بدأوا مؤخرا يتوجهون لعقد جلسات مفتوحة لتقييم عمل المجلس لدى انتهاء مدة رئاستهم. ونحيط علما مع الارتياح بهذا الاتجاه الجديد، لأننا نعتقد أنه يسهم في تحقيق مزيد من الشفافية ونعتقد أيضا أنه يمكن زيادة تطوير هذه الممارسة لكفالة توفير آلية حقيقية للتفاعل بين المجلس والدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

ولم يفتنا أيضا أن نلاحظ الجهود التي يبذلها المجلس لتقوية تفاعله مع الجمعية العامة من خلال إرسال بعض أعضائه للمشاركة في مناقشات فريق العمل التابع للجمعية العامة الذي يعالج مسألة إصلاح مجلس الأمن. وفي ضوء دور المجلس المتطور والضروري على الساحة الدولية، نعتقد أنه يتعين أيضا زيادة تطوير هذه الممارسة وإعطاؤها طابعا مؤسسيا، لأنها يمكن أن تكون مفيدة لإصلاح المجلس وتعزيز فعاليته وشفافيته ومصداقيته.

إن إصلاح أساليب عمل المجلس ليس غاية في حد ذاتها. والهدف النهائي لهذا الإصلاح هو تعزيز قدرة المجلس على النهوض بمسؤولياته على نحو سليم، نظرا لأن جميع قراراته تؤثر تأثيرا مباشرا وغير مباشر لا على الدول الأعضاء فحسب، بل أيضا على الأفراد في كل منطقة من العالم. والغرض الكلي للتفاعل بين المجلس والجمعية العامة الذي ندعو إليه هو كفالة أن يلبي المجلس آمال وطموحات المجتمع الدولي، وأن يرسخ أسس شرعية دولية ملزمة لنا جميعا، ويمكن لنا جميعا اللجوء إليها في أوقات الحرب والسلم على حد سواء.

لقد أحطنا جميعا علما بمبادرات المجلس في هذا الصدد، وباستعداده لتحسين أساليب عمله، بما فيها المتعلقة بمضمون وهيكل تقريره السنوي الذي يقدمه للجمعية العامة. ونود في هذا السياق أن نبرز الأهمية الكبيرة التي نعلقها على عمل الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالوثائق والمسائل الإجرائية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة الفريق إلى أن يأخذ في الحسبان الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في هذه المناقشة، وكذلك الأفكار التي أعرب عنها فريق الجمعية العامة العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن.

ونحن لا نعتزم أن نكرر مرة أخرى الانتقادات التي وُجهت أثناء هذه المناقشة لشكل ومضمون التقرير السنوي للمجلس، الذي على الرغم من الأهمية التي يعطيها الميثاق له، فإنه لا يلبي الهدف المقصود منه المتمثل في تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات اللازمة لتقييم عمل المجلس. وقد أبدي الانتقاد فعلا في هذا الصدد، ولن نكرره. ولا بد من تصحيح مواطن الضعف.

لقد بُذلت في الشهور الأخيرة جهود جديرة بالذكر لمعالجة المشاكل بغية تعزيز ثقتنا بالمجلس. وقد ذُكرت شتى الآراء، مثل الشفافية، التي لا يمكن تجنبها في عالم اليوم، ولكن هناك مفاهيم جديدة أخرى أيضا مثل المساءلة ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس. وينبغي تشجيع تلك الجهود، لأنها ستعطي منظمتنا سلطة ومصداقية أكبر – وفي الحقيقة قدرا أكبر من الديمقراطية. ويحدوني أمل كبير في أن نتلقى أجوبة مشجعة لدى نظرنا تاليا في هذا البند.

في الختام، أود الإشارة إلى أن السفير راين، أثناء عرضه تقرير مجلس الأمن، شدد على أن أعضاء مجلس الأمن سينظرون في جميع الاقتراحات التي تقدم أثناء هذه المناقشة. وأؤكد مرة أخرى على التزام بلدي بالعمل، فيما تبقى لنا من مدة كعضو غير دائم في المجلس، لتعزيز الآراء البناءة التي تمخض عنها نقاش اليوم. ويتطلع وفد بلدي إلى تنسيق جهوده في هذا المجال مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين وكذلك مع بقية أعضاء منظمتنا.

السيد الكالاي (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): أشارك المتكلمين الذين سبقوني في تقديم التهنئة إلى الأمين العام على منحه جائزة نوبل للسلام، والتي منحت أيضا لمنظمة الأمم المتحدة نفسها. هذه الجائزة تشجيع لنا لنواصل عملنا في بناء عالم ينعم بالسلم والأمن، خاصة في هذا الوقت الذي ولدت فيه الأعمال الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر هذا التضامن الفوري في المجتمع الدولي في مكافحة آفة الإرهاب. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن امتناننا العميق لمجلس الأمن لرده السريع جدا في صباح ١٢ أيلول/سبتمبر، الذي تمثل في اتخاذ قرار بالإجماع، وأعقبته الجمعية العامة في نفس اليوم، باتخاذ قرار بالإجماع أيضا.

تعتبر فنزويلا تقرير مجلس الأمن مهما للغاية، لا لأن مجلس الأمن هيئة رئيسية من هيئات الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا بسبب التوقعات العالية التي نشأت فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة التي تهدف إلى كفالة اتخاذ نهج يركز أكثر على التحليل، من المؤكد أنه سيساعد على تحسين مضمون التقرير.

يشكر وفد فنزويلا الأمانة العامة على إعدادها آخر تقرير، وهو تقرير يورد تفاصيل أعمال مجلس الأمن على مدى العام الماضي بطريقة شاملة ومتعمقة؛ وهذا جهد كبير بذل في هذا المضمار.

إلا أن وفد بلدي يود أن يطرح بعض الأفكار عن مضمون التقرير فيما يتعلق بمجالين.

أولا، بالنسبة للمضمون نفسه، القدر الكبير من الحيز الذي كرس لمناقشات المجلس حول بنود تتعلق بأفريقيا

والشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وتيمور الشرقية والعراق والبلقان يظهر أن هذه القضايا لا تزال مهمة.

الجانب المهم الآخر هو إصلاح المجلس. يبين التقرير أنه لا يزال يوجد اتجاه لعقد جلسات خلف أبواب مغلقة، وهو ما يعتقد وفد بلدي أنه يتعارض مع الحاجة إلى اعتماد أساليب عمل ديمقراطية وشفافة. وتنبع هذه الحاجة من مطالبات إعلان الألفية، بالإضافة إلى إعادة التأكيد على حق جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن على حد سواء، في المشاركة.

أما بالنسبة لبرنامج عمل المجلس فإن قضايا هامة أخرى اكتسبت مزيدا من الأهمية – من بينها تلك المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام؛ والمرأة والسلم والأمن. إلا أنه يتعين أن ينظر المجلس في هذه البنود من حيث تأثيراتها على مجال اختصاصه المحدد، وهو السلم والأمن الدوليين.

المجال الآخر الذي نريد أن نعلق عليه يتصل تحديدا بمنهجية العمل، لا سيما طريقة تناول وعرض المعلومات. ويود وفد بلدي أن يشدد على أننا لم نر بعد النتائج أو العلاقة الأكثر ديناميكية، التي كنا نأمل في رؤيتها، على الرغم من الجهد الكبير الذي بذل في إعداد هذا التقرير. وهذا مهم بشكل خاص نظرا لأنه يتعين علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نواصل بذل الجهود لتغيير النظام الدولي السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليتسنى لنا التركيز أكثر على حل معظم المشاكل الخطيرة، وفقا للأهداف التي حددتها القمة الألفية لرؤساء الدول أو الحكومات، التي انعقدت في العام الماضي هنا في نيويورك.

ونأمل في أن يتمكن مجلس الأمن في المستقبل من إعداد تقاريره على نحو يتسم بقدر أكبر من التحليل والإيجابية، ليعكس التوجه العام لعمله. وهذا من شأنه أن يمكننا من رسم صورة دقيقة لأنشطته وتصوره للمستقبل، من حيث صلتها بتطور القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين وتأثيرها على الحالة العامة في العلاقات الدولية، وهي السبب الرئيسي لوجود منظمتنا الدولية.

نحن متأكدون من أن هذا النهج التحليلي لا يزال يواجه صعوبات كبيرة. ومع ذلك، ندرك أنه توجد رغبة في تحسين إعداد وعرض التقرير، وذلك كما اتضح من عمل فريق مجلس الأمن العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية. ونحن متأكدون من أن هذا العمل سيسفر عن نتائج في القريب العاجل.

أود أن أبرز إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، التي أنشئت بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وستوفر هذه فرصة لمجلس الأمن لا لضم جهود مختلف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فحسب، ولكن لكفالة قيام تفاعل إيجابي وفعال ومفتوح ومرن مع جميع الدول الأعضاء بغية بناء السلام في العالم.

في الختام، نتقدم بالتهنئة إلى ممثلي بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك على انتخاب بلدانهم لعضوية مجلس الأمن. ونحن واثقون من أن جهودهم ستزيد الإسهام في العمل الذي يضطلع به أعضاء المجلس الحاليون.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسفير ريتشارد راين، رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي، على عرضه التقرير السنوي عن أعمال هذه الهيئة للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

اسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهنئة لممثلي بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك

على انتخاب بلدانهم مؤخرا للعمل أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويتمنى وفد بلدي لهذه البلدان كل نجاح في تصريف مسؤولياتهم الهامة جدا.

صحيح أن سجل المجلس مختلط دائما؛ بديهي أنه توجد نجاحات وتوجد إخفاقات. وفترة الإثني عشر شهرا التي يغطيها التقرير لم تكن استثناء لهذه القاعدة، وينبغي أن يلم تقييم الجمعية العامة لعمل المجلس بالنجاحات والإخفاقات على حد سواء.

إنني متفق تماما مع ما قاله يوم أمس سفير سنغافورة السيد محبوباني عن تحول القوة السياسية داخل أسرة الأمم المتحدة. ففي الحقيقة، أدت التحولات الجارفة على الساحة السياسية العالمية في السنوات العشر الماضية إلى تقوية وتوسيع سلطات مجلس الأمن، مما جعله – مقارنة بالعقد الماضي – أكثر الأجهزة سيطرة ونفوذا، الذي شكلت أنشطته بفعالية العلاقات الدولية.

لقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة مطالبات المجتمع الدولي بإصلاح مجلس الأمن. وتظل أوكرانيا واقعية تجاه حقيقة أن حدوث تحول شامل في مجلس الأمن وأنشطته مسعى ليس سهلا. وقد أدى التقدم البطيء في عمل فريق الجمعية العامة العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن إلى تخفيف حماسنا وتوقعاتنا في تحقيق نتائج سريعة. إلا أن المجلس، بوضعه المحافظ، لا يمكن أن يظل في منأى عن عملية التحول التي تمر بها منظمتنا، وعلينا أن نعترف أنه يغير تدريجيا أسلوب عمله – وإن لم يكن متسقا دائما. وأعتقد أن هناك اعترافا متزايدا بما في ذلك داخل مجلس الأمن، بأن الإصلاحات لا غنى عنها في الواقع إذا كان المجلس يريد أن يستجيب لمطالب العصر.

أثناء الفترة قيد الاستعراض ظل المجلس يستخدم في عمله بفعالية جميع نُهج العام الماضي التقليدية والمبتكرة في عمله، معززا ومضيفا إلى الاتجاه نحو مزيد من الشفافية وأساليب العمل الأفضل. وهذا مهم بشكل خاص في ضوء العلاقة الوثيقة بين مساءلة المجلس وشفافيته. ونلاحظ زيادة اللجوء إلى عقد جلسات مفتوحة وزيادة مشاركة غير أعضاء المجلس في نظر مجلس الأمن عدد كبير من القضايا المدرجة على جدول أعماله. بديهي أن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله في هذا الميدان، ولا نزال بعيدين جدا عن تحقيق النتائج المرجوة. وقد شهدنا عددا من الاقتراحات الإبداعية في هذا المجال، ويحدونا الأمل أن ينظر المجلس نظرة بناءة في هذه المبادرات.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لعرض دعم وفد بلدي الكامل للاقتراحات التي قدمتها سنغافورة لتحسين محتويات وصيغة تقارير المجلس السنوية. ونتطلع إلى المناقشات المقبلة في فريق المجلس العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية، وأوكرانيا على استعداد للإسهام في هذه المناقشات.

من المهم التسليم بالتقدم الملموس في مجال إصلاح آليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويرى وفد بلدي أن التعاون الوثيق، في جميع المراحل، بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة أحد العوامل الرئيسية في تسيير عمليات حفظ السلام بأكثر الأساليب فعالية. وإزاء هذه الخلفية، نحن مرتاحون للتقدم الحقيقي الذي أحرز في العام الماضي في هذا الميدان بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) وقرار الجمعية العامة ٥٥/١٣٥، اللذين أيد كلاهما التوصيات الواردة في تقرير السيد الإبراهيمي، وكذلك اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) هذا العام.

في نفس الوقت، نقر بأن الترتيبات الجديدة التي وضعت صيغتها في هذه القرارات ليست شاملة مانعة. وفي هذا الصدد، نتوقع فعل المزيد لإيجاد طرق لتحسين التعاون الثلاثي بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن.

في السنوات الأخيرة، أصبحت المسائل المتصلة بالجزاءات محور تركيز انتباه المجتمع الدولي ومختلف هيئات الأمم المتحدة. ونلاحظ بارتياح التوسع الفعال لجغرافية الأمم المتحدة في نظر شتى جوانب هذه المسألة، التي استمرت معالجتها من قبل عدد متزايد من أجهزة الأمم المتحدة. ولا بد لي من أن أذكر التحسينات الملموسة في سياسة مجلس الأمن في هذا المجال في السنوات الماضية.

إلا أن الجزاءات ستظل، ويجب أن تظل أداة سياسة ضرورية وهامة في يد مجلس الأمن. ولذلك، من المهم للغاية أن يطبق المجلس منهجية واضحة ومتماسكة لفرض وتطبيق ورفع التدابير بموجب المادة السابعة من الميثاق. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالعمل الذي قام به فريق مجلس الأمن العامل المعني بالمسائل العامة المتصلة بالجزاءات، برئاسة سفير بنغلاديش السيد شودري، الذي سعى بنجاح إلى وضع تفاصيل هذه المنهاجية. وينبغي أن يظل اعتماد نتائجها وتطبيقها بفعالية من بين أولويات أنشطة المجلس في المستقبل القريب.

وأرحب بالحوار المكثف مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فهذا تطور يبشر بالخير. فالعمل الإقليمي ليس من شأنه أن يخفف العبء عن المجلس فحسب بل يمكن أن يسهم أيضا في خلق شعور عميق بالمسؤولية العامة تجاه حاضر ومستقبل كوكبنا، وكذلك زيادة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

في هذا السياق، نحن مرتاحون لوصول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مستويات عالية جدا. ويمكننا أن نشير على وجه الخصوص إلى أمثلة على هذا التعاون في حل الصراعات في إقليم يوغوسلافيا السابقة وغرب أفريقيا.

وتوجد مجالات وأبعاد أخرى عديدة تلح من أجل إجراء تغيير عاجل.

المسار المأساوي الذي اتخذته الأحداث في الشرق الأوسط أثناء العام الماضي يتطلب اهتمام متسقا من مجلس الأمن. إلا أن فعالية رد المجلس قوضتها مرة أخرى عدم قدرته على اتخاذ إجراء لوقف العنف وسفك الدماء المستمرين في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وإعادة الأطراف إلى مائدة المفاوضات.

ابتدأ المجلس في أيار/مايو من هذا العام مراجعة سياسته تجاه العراق، محاولا إيجاد مخرج من المأزق، الذي اتسم به نظر المجلس في هذه المسألة على مدى عقد من الزمن. ولا نزال نعتقد أن الشروط المسبقة الضرورية لتعاون العراق مع المجلس وحل المسألة العراقية يمكن وينبغي العثور عليها خارج تشديد نظام الجزاءات، الذي أدى إلى معاناة الشعب العراقي لما يزيد على ١٠ سنوات. ونشدد أيضا على أن استمرار الحوار بين الأمين العام والحكومة العراقية سيعمل بفعالية على تحقيق هذا الهدف.

واستمرار الأزمة في البلقان مثال آخر على الصعوبات العصيبة التي يواجهها مجلس الأمن نفسه حاليا.

إن الاهتمام الدائم بالحالة في كوسوفو ومقدونيا والبوسنة والهرسك، وكذلك في بريفلاكا، لم يبعث فحسب بالرسالة السياسية اللازمة إلى الجهات الفاعلة في منطقة البلقان، بل أعطى زخما هاما جدا للتطورات الديمقراطية والتطورات الباعثة على الاستقرار في المنطقة. وفي نفس

الوقت، تثبت المشاكل الباقية أن الحالة في البلقان ببساطة لا يمكن تحسينها بإجراءات على الورق أو بيانات أو إعلانات. وقد عززت نتائج أنشطة مجلس الأمن على مدى الفترة قيد المناقشة اعتقادنا بأن الحل الناجح لأزمة المنطقة لا يمكن التوصل اليه إلا من خلال استراتيجية إقليمية جيدة التوجية لتعزيز السلم، يتعين أن يضع مجلس الأمن تفاصيلها بتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حافظ مجلس الأمن بنجاح على الاتجاه المشجع الذي ساد في العامين الماضيين بإجراء تحول رئيسي في سياسته الشاملة تجاه أفريقيا واستمرار المشاركة بفعالية في التصدي لحالات الصراع في القارة، التي انتقد على نطاق واسع قبل مدة ليست طويلة لعدم وجودها. وقد ساهمت قمة مجلس الأمن، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مساهمة كبيرة جدا في هذه المهمة الصعبة. وأصبح البيان الرئاسي الذي اعتمد في ذلك الاجتماع إسهاما هاما في وضع استراتيجية موجهة جيدا ورؤيا مشتركة في صون السلم والأمن الدوليين في القارة وما وراءها، ومشاركة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي في هذا الصدد مشاركة أعمق وأوسع.

وتجلت إجراءات المتابعة التي اتخذها المجلس في استعداده لترجمة الالتزامات التي قطعت في قمته إلى نتائج عملية وتعبير عن تصميم المجلس على تكثيف جهوده لتحقيق هذه الغاية. وقد اتسمت التطورات الرئيسية في هذه المنطقة بزيادة وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في سيراليون، التي تعطي يوميا مزيدا من مبررات التفاؤل؛ والتقدم المطرد في عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة؛ والديناميكيات الإيجابية في تطبيق اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال تتلقى الدعم الأكثر فعالية من المجلس؛ واستمرار مشاركة المجلس النشطة في تعزيز جهود السلام في أنغولا. وواصل المجلس عن كثب رصد التطورات في جهود بناء السلام في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، واستعادة الاستقرار ومؤسسات الدولة في الصومال.

وبالنظر إلى بعض التقدم الهام الذي يحرزه مجلس الأمن في معالجة بعض الأزمات في أفريقيا، من الضروري أن يُتبع هذا التقدم بالتزامات متجددة وإرادة سياسية من جانب الأطراف المعنية لتنفيذ اتفاقات السلام والعمل على تحقيق سلام مستدام.

كان هدفي من هذه الملاحظات هو التأكيد على أن لمجلس الأمن دورا خاصا يؤديه في إقامة نمط جديد للتعاون الدولي ونحن نستهل عهدا جديدا بتحديات جديدة.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر السفير راين، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه التقرير السنوي للمجلس على الجمعية. ويخدم هذا التقرير، الذي يقدم بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، كأهم حلقة وصل بين هيئتين - الجمعية العامة، حيث تمثل فيها ١٨٩ دولة ذات سيادة، ومجلس الأمن، الذي عهدت إليه الدول الأعضاء بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، وهي مسؤولية مهمة للغاية. ويمكن التقرير الدول الأعضاء من الإعراب عن انطباعاتها عن عمل المجلس واستعراض فعاليته. ولهذين السببين، ما برحنا نعلق أهمية على الآلية الحالية لتقديم المجلس تقريره السنوي.

ومع أنه توجد صيغ أخرى شتى استخدمها المجلس على مدى السنين لإطلاع أعضاء الجمعية العامة على أنشطته الهامة، لا يزال التقرير السنوي يمثل المعلومات طائفة من المعلومات أكثر فائدة بالنسبة لغالبية الدول، وخاصة الدول التي لديها موارد بشرية محدودة، فيما يتعلق بأنشطة المنظمة الواسعة النطاق.

قبل الانتقال إلى جوهر التقرير، أود أن أبدي بعض الملاحظات على صيغة التقرير والجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز فعاليته. إن تقرير المجلس، بصيغته الحالية، وثيقة شاملة تتضمن تفاصيل عديدة. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لجعل تقريره يركز أكثر على التحليل، فإننا نرى ضرورة زيادة تعزيز هذا المجال. ونتفق في هذا الصدد مع الآراء التي طرحها ببلاغة شديدة السفير محبوباني. ويحتاج الأعضاء إلى مزيد من المعلومات عن التفكير والتحليل اللذين ينطوي عليهما النظر في قضايا السلم والأمن التي يبقيها المجلس قيد نظره. وطريقة وكيفية فهم مجلس الأمن لهذه القضايا أهم وأكثر قيمة بالنسبة لنا، الأعضاء الآخرين، من وصف الأحداث في تسلسل زمني. إننا نعطي بعض القيمة للحقائق والمعلومات التي يقدمها التقرير. إلا أننا نرغب بقوة في الاطلاع على التبرير المفاهيمي الذي أحاط بنظر المجلس في كل قضية عرضت عليه.

ويشجعنا في هذا الصدد أن التقرير لا يزال يوفر لنا تقييم رؤساء المجلس لعمله أثناء مدة رئاستهم. ومع أن عمليات التقييم هذه ليست بديلا لتقرير يصدره المجلس يركز أكثر على التحليل، فإنها توفر لنا معلومات تساعدنا على أن نفهم بوضوح كيفية تطور القضايا أمام المجلس والكيفية التي يتصرف بها المجلس ردا على التطورات التي تهمهم. كما توفر عمليات تقييم رؤساء المجلس هذه معلومات عن الزيارات المفيدة التي يقوم بها مسؤولو الأمم المتحدة الرفيعو المستوى للمناطق المعنية والآراء المدروسة التي تشاطروها مع المجلس بالنسبة للخطوات الأخرى اللازمة. ونحن ممتنون لعمليات التقييم هذه، التي تجعل عمل المجلس أكثر شفافية.

وفي هذا الصدد، نرى أن فكرة إجراء مناقشات ختامية عامة لأعمال مجلس الأمن مبادرة مفيدة. ونعتقد بقوة أن هذه العملية تعزز فعالية المجلس على الأجل الطويل. ويود وفد بلدي أن يعرب عن دعمه لمبادرات المجلس، من خلال هذه المناقشات الختامية، لجعل عمل المجلس أكثر شفافية وانفتاحا.

إن انفتاح المجلس وشفافية عمله لن يؤديا إلا إلى تعزيز مصداقيته، وكذلك كفاءته وفعاليته. كما أن مشاركة جميع المعنيين في النظر في عمليات حفظ السلام تعزز أيضا التزام المجلس بالشفافية. ولذلك نحن مسرورون بملاحظة الخطوات التي يتخذها المجلس لتعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات من جهة ومجلس الأمن والأمانة العامة من جهة أخرى. وستعمل هذه الخطوات، من خلال تعزيز شفافية العلاقات بين الفاعلين الثلاثة، على تعزيز روح جديدة من الشراكة والتعاون والثقة. وفي هذا السياق، نعتقد أن اعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) سيزيد من تعزيز هذه الشراكة.

تتوقف فعالية المجلس إلى حد كبير على تنفيذ قراراته ذات الصلة في حالات الصراع. وتشمل عملية التنفيذ فاعلين رئيسيين عديدين، مثل مختلف وكالات الأمم المتحدة، والموجودين في الميدان والمجتمعات ذات الصلة في البلدان أو المناطق المعنية. ومن الواضح أن تنفيذ قرار ما لمجلس الأمن يحتاج إلى الدعم الكامل من هؤلاء الفاعلين الرئيسيين. ومبادرة المجلس للحصول على دعم هؤلاء الفاعلين الرئيسيين من خلال إرسال بعثات إلى مناطق الصراع مبادرة تستحق الثناء. ونؤمن بأن هذه البعثات الرفيعة المستوى سترسل رسالة واضحة إلى جميع المعنيين مؤداها أن لدى المجتمع الدولي رغبة قوية في أن يرى هذه القضايا قد حسمت.

بالنسبة لمضمون التقرير، نجد أن المجلس يبقي قيد نظره حالات صراع وأزمات عديدة. ونظرا لعدم توفر الإرادة السياسية للأطراف المعنية، تظل على جدول أعماله مشاكل قديمة العهد. ومن الضروري في هذا الصدد، تشجيع ومواصلة الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس للتركيز على

قضايا محددة لها تأثير سلبي على حالة الصراع. ويسرنا أن نلاحظ أن المجلس في الفترة قيد الاستعراض، دخل في حوارات حول قضايا مهمة وثيقة الصلة بالواقع الحالي، مثل المرأة والسلم والأمن، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وحماية المدنيين في الصراع المسلح؛ والأطفال في الصراع المسلح. ونعتقد بأن هذه المناقشات الموضوعية ستسهم في تعزيز فعالية المجلس.

بالنسبة لعمليات حفظ السلام، يسعدنا أن الفريق العامل الذي شكله مجلس الأمن استعرض على نحو مستفيض تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305). ويشتمل قرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، الذي اعتمد استجابة لتقرير اللجنة، على توصيات مفيدة قدمها الفريق العامل. ويحدونا أمل قوي أن تقطع هذه التوصيات شوطا طويلا في إحداث التغييرات اللازمة في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة.

اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات القليلة حول مسألة الجزاءات. عندما نظر واضعو ميثاق الأمم المتحدة في إدراج أحكام الجزاءات في الميثاق، كان في ذهنهم أفضل النوايا وأنبل الأفكار في جعل نظام الجزاءات أداة رئيسية لإنفاذ السلام. وفي نفس الوقت، فإن اللجوء إلى نظم الجزاءات بموجب المادة الحادية والأربعين من الميثاق، سواء كانت شاملة أم لا، لم يكن قط مهمة سهلة. ويرجع ذلك لسبب بسيط هو أن لنظام الجزاءات تأثيرا سلبيا وجانبيا غير مقصود.

ونظرا لشدة تأثير الجزاءات بصورة رئيسية، من المقبول أن تكون أداة الجزاءات الملاذ الأخير في إنفاذ السلام. ويشجعنا أن نظم الجزاءات خضعت لعمليات مراجعة عديدة داخل وخارج ومنظومة الأمم المتحدة لجعلها أداة أكثر فعالية، بدلا من أن تكون وسيلة طائشة. وعلى الرغم من عمليات المراجعة هذه، يسود الشعور بأن الحاجة لا تزال قائمة لتحسين طريقة تطبيق الجزاءات. ولا تزال التساؤلات تثار حول مدة استمرار نظام الجزاءات، وما الذي يشكل امتثالا من البلد المعني لمطالب المجتمع الدولي، ومن الذي يقرر بموضوعية إن كان البلد المعني قد امتثل لمطالب المجتمع الدولي. ونشعر بقوة أن رفع نظام الجزاءات، خاصة نظام الجزاءات الشامل، ينبغي أن يكون محكوما باعتبارات موضوعية.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن أنشأ فريقا عاملا لوضع توصيات عامة بشأن كيفية تحسين فعالية الجزاءات. ولئن كنا نسلم في نفس الوقت بما أحرز من تقدم في الفريق العامل، فإننا غير مرتاحين لأن جوانب رئيسية من مسألة الجزاءات، مثل الحدود الزمنية للجزاءات ورفعها، تظل معلقة. ونظرا لأهمية هذه المسألة، فإننا نحث على اتخاذ خطوات أخرى لتحقيق التقدم في هذا المجال.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن أحر تهانئنا للأعضاء الخمسة الذين انتخبوا مؤخرا لعضوية مجلس الأمن، وهم: بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك. ونحن واثقون بأنهم سيسهمون بنجاح في تنفيذ وظائف المجلس الرئيسية. أما بلادي، ميانمار، فإنها مستعدة للتعاون مع هذه البلدان، وكذلك مع الأعضاء الآخرين، في نهوضهم بمسؤولياتهم الثقيلة.

السيدة مينانديز (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للأعضاء الخمسة الذين انتخبوا مؤخرا لعضوية مجلس الأمن – بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك – الذين ستبدأ ولايتهم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

فضلا عن ذلك، أود أن أتقدم بالشكر للسفير راين، رئيس المجلس في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، على ملاحظاته

الاستهلالية التي عرض بها تقرير مجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/56/2 .

ما فتئت صيغة تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة موضع نقاش منذ عدة سنوات في فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وقد طلبت وفود عديدة، بما فيها وفدي، أن يكون حجم التقرير أصغر، وأن يكون أيسر استخداما، وأن يتسم بقدر أكبر من التحليل والشفافية. ومع ما ينطوي عليه هذا القول من تناقض، وعلى الرغم من زيادة عدد صفحات التقرير وعناصره، فإن الجزء المكرس منه لما يسمى بمشاورات المجلس غير الرسمية بكامل هيئته ضئيل ولا يكشف إلا النزر اليسير مما جرى في تلك الاجتماعات، التي ينبغي أن لا يغيب عن بال المرء أنها تعقد بتواتر كبير.

لا ننكر أنه أحرز تقدم ملحوظ في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وشفافيته مؤخرا. ويكفي أن نذكر زيادة عدد الجلسات العلنية المفتوحة لمشاركة غير الأعضاء بالمجلس الذين يرغبون في ذلك، أو الممارسة الإبداعية التي أدخلها بعض أعضاء المجلس والمتمثلة في عقد جلسات ختامية في نهاية مدة رئاستهم الشهرية – وهي ممارسة نرحب بها، في الوقت الذي نشجع فيه جميع أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوهم.

الجانب الآخر الإيجابي جدا الذي ينبغي أن نبرزه هو الاجتماع المثير للاهتمام جدا الذي عقده فريق الجمعية العامة العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن في ١٣ حزيران/يونيه، عندما حضر عدة سفراء يمثلون أعضاء المجلس إلى الفريق العامل لتبادل الآراء مع أعضائه. وقد كان تبادل الآراء بناء ومثالا واضحا على نوع التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن الذي نرى أنه يجب أن يستمر. كما أن تبادل الآراء مع ممثلي الأمانة العامة، الذي تم مع نفس الفريق العامل في تموز/يوليه، حول إجراءات الأمانة العامة تسجيل وقائع ما يجري فيما يسمى بالمشاورات غير الرسمية والاحتفاظ بها كان مفيدا للغاية أيضا.

ومع ذلك، يظل الواقع بالنسبة لمجلس الأمن أن الجلسات المغلقة – مشاورات المجلس غير الرسمية بكامل هيئته – أو الجلسات الشبه المغلقة – ما يسمى بالجلسات السرية – لا تزال هي القاعدة العامة. وقد أبدى وفدي دائما الرأي بأن المشاورات غير الرسمية ينبغي ألا تعقد إلا عندما تكون هناك حاجة فعلية لهذه الصيغة من الاجتماعات. وبالنسبة للجلسات السرية، نعتقد أنه يوجد شيء محير بشأنها؛ وهذه الحيرة منشأها بصورة رئيسية عدم وجود معايير موحدة لحضور غير أعضاء المجلس، وما إذا كان بوسع جميع غير الأعضاء حضور هذه الجلسات إذا رغبوا في ذلك، أو أنها مفتوحة فقط للمهتمين و/أو المتأثرين على وجه الخصوص – أو حتى غير مسموح لأحد بحضورها. هذه المسألة ينبغي توضيحها. ونعلم أن فريق المجلس العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية قد نظر في هذه المسألة. ولسوء الطابع، أن الفريق العامل لم يجتمع إلا نادرا أثناء الفترة التي يغطيها التقرير.

وبمناسبة الكلام عن الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية، اقترح وفدي أثناء الاجتماع الأخير لفريق الجمعية العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن إيجاد صلة من نوع ما غير رسمية للغاية بين فريق الجمعية العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن وفريق المجلس العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية. فهذا من شأنه أن يحسن النظر في جميع المسائل المتصلة بأساليب عمل المجلس. ولن تكون هذه الممارسة عقيمة: فنحن لا نزال مقتنعين بأن زيادة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وشفافيتها ستجعل المجلس أكثر فعالية.

ومن المسائل الأساسية في هذا الصدد العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ويرحب وفدي باعتماد مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المعني بتعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وهذا القرار خطوة هامة إلى الأمام، ونأمل أن يؤدي تنفيذه إلى الإسهام في تحسين أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

ومن نفس المنظور، يحدونا الأمل بأن تقييم التدابير التي اعتمدها المجلس، والذي ألزم المجلس نفسه بأن يجريه في غضون ٦ شهور من اعتمادها، في إطار فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام، سيساعدنا على إحراز تقدم نحو إنشاء آلية مناسبة تمكن البلدان المساهمة بقوات من المشاركة بطريقة مفيدة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر عليها، على أن يكون مفهوما بالطبع أن القرار النهائي هو من اختصاص المجلس وحده.

السيد برادان (بوتان) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أشكر السفير ريتشارد راين سفير أيرلندا، والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه تقرير المجلس (A/56/2) على الجمعية العامة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك على انتخابها لعضوية مجلس الأمن وأتمنى لها التوفيق في بدء تحملها مسؤولياتها الهامة.

واضح من تقرير مجلس الأمن أن المجلس تناول أثناء العام الماضي نطاقا واسعا من القضايا الدولية المعقدة في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وكان من بين هذه القضايا مشاكل الشرق الأوسط وأفريقيا والبلقان، وهي مشاكل مستعصية. واحتلت القارة الأفريقية مكانا بارزا في أنشطة المجلس، فيما يتعلق بإريتريا وإثيوبيا وسيراليون والصومال وأنغولا ومنطقة البحيرات الكبرى ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر. وظل المجلس يواجه وضعا مستعصيا في قبرص. وبالنسبة لأفغانستان، اتخذت الأحداث مسارا مختلفا تماما بعد عمليات الهجوم الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر والعمليات العسكرية التي شنت في أفغانستان ضد قواعد الإرهاب.

وعلى الرغم من الحالات العديدة التي ظل التقدم فيها بعيد المنال، أسفرت جهود الأمم المتحدة عن عقد انتخابات ناجحة في تيمور الشرقية. ونتوقع أن ينضم هذا الكيان الدولي الجديد قريبا إلى البلدان ذات السيادة هنا في الأمم المتحدة.

كان من بين مبادرات مجلس الأمن المبادرة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتأثيرات على عمليات حفظ السلام الدولية، وهذه مسألة استدعت في الحقيقة اهتمام على أعلى المستويات.

وأحد أكبر دواعي القلق فيما يتعلق بالصراعات هو استخدام الأطفال كجنود. ونحن ممتنون جدا للاهتمام الذي أولاه مجلس الأمن والأمين العام، السيد كوفي عنان، لهذه المسألة المقلقة جدا للبشرية.

المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين. إلا أن التاريخ البشري أظهر أن هذه المهمة ليست سهلة في عالم لم يتخل بعد عن العنف كوسيلة لتسوية النزاعات. ونحن نضم صوتنا إلى الأمين العام في حث المجتمع الدولي على الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية.

وفي حين أننا نعي أن منع حدوث الصراعات مهمة ليست سهلة، فإنها مهمة يجب السعي إلى تحقيقها. لذلك يتعين على مجلس الأمن أن يكون مستعدا دائما للإصغاء وتحليل المعلومات المتدفقة للتحقق من احتمال حدوث صراعات. يجب أن يعزز مجلس الأمن قدراته على منع الصراعات.

وفي هذا السياق، يشكل فرض حظر دولي على إرسال الأسلحة إلى مناطق الصراع أو التي يحتمل أن ينشب فيها صراع أداة هامة يمكن أن يستخدمها مجلس الأمن بفعالية كبيرة.

ولئن كانت الجزاءات مفيدة ويتعين استخدامها بأسلوب انتقائي، فإنه يجب بذل كل جهد لتقليل أو تخفيف المعاناة التي يمكن أن تسببها للسكان المدنيين الأبرياء، خاصة القطاعات الضعيفة كالنساء والأطفال.

عندما أنشئ مجلس الأمن قبل نصف قرن تقريبا، فإنه شكل إلى حد كبير في ضوء تجربة الحروب بين الدول. وكانت الفكرة منع الدول من أن يحارب بعضها البعض الآخر، على الأراضي بصورة رئيسية. وأثناء العقدين الماضيين كانت الصراعات داخل الدولة الأكثر شيوعا: بين المتناحرين سياسيا أو المجموعات الطائفية أو الاضطهاد الديني أو حتى النظم السياسية. وقد ثبت أن حل هذه الصراعات أكثر صعوبة، وأن المشاكل الإنسانية المعقدة التي تنشأ تنفطر لها القلوب في العادة. وكثيرا ما تكون المفاوضات محبطة، ومصالح الأطراف المتعددة في هذه الحالات لا يمكن التوفيق بينها بسهولة في الحلول المحيرة. ولدينا هنا تجربة الصراعات في البلقان وأفريقيا، وذلك يبينه تقرير مجلس الأمن بوضوح كبير.

إلا أن الصراعات اكتسبت لسوء الطالع بعدا جديدا. وكما هو واضح من الهجمات الإرهابية الأخيرة على الولايات المتحدة، لم يعد للإرهاب حدود ولا قومية، وأعداؤه رجال ونساء وأطفال أبرياء غافلون. والسلاح الذي يستخدمه قد يكون طائرات تجارية مخطوفة، حيث استخدمت في الآونة الأخيرة كقذائف في عمليات هجوم انتحارية على مبنى مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع. وقد يكون الإرهابيون مفجري قنابل انتحاريين في مطاعم أو باصات أو أماكن أخرى، يقتلون، بصورة أساسية، مدنيين أبرياء. والآن ظهر خطر كبير جدا من أن يستخدم الإرهابيون أسلحة بيولوجية وكيميائية، بل وحتى نووية. ومن الصعب جدا تتبع جميع مرتكبي أعمال العنف الإرهابية هذه نظرا لشبكاتهم المنتشرة في جميع أنحاء العالم، ولكن يجب اقتلاع الإرهاب من جذوره.

يجب استمرار اليقظة، ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الخطر في مهده واقتلاع جذور التلقين الذي ينشره دعاة الكراهية والعنف الذين يبدو أن أذرعهم الأخطبوطية وصلت إلى جميع أنحاء العالم. ويلزم أيضا بذل كل الجهود المطلوبة سعيا إلى حل الأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذه الأعمال غير الإنسانية وتدفع بالناس إلى هذا التطرف الشديد.

وفي حين أن تقرير مجلس الأمن يبين أن العالم قد تغير تغيرا كبيرا منذ إنشاء الأمم المتحدة، فإن تكوين مجلس الأمن، باستثناء زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، ظل من الناحية العملية على حاله. وإن طبيعة ومسؤوليات مجلس الأمن المتطورة تدعو إلى أن تكون عضويته ممثلة لجميع القارات ومجموعات السكان الرئيسية في العالم، كأعضاء دائمين وغير دائمين على حد سواء. ولئن كان مفهوما أن حجم المجلس يجب ألا يكون كبيرا جدا، فإن العضوية ينبغي أن تكون ممثلة فعلا لشعوب العالم. وهذا أحد العناصر الرئيسية الهامة لعمل المجلس بنجاح.

أخيرا، يود وفدي أن يشكر مجلس الأمن على الجهود التي يبذلها لحل الصراعات، ومنع حدوث محارق وصون السلم فيما بعد الصراع، وكذلك القيام بعمليات لبناء السلام، أثناء السنة قيد الاستعراض. ومما لا شك فيه أن بعثات الأمين العام وممثليه وأعضاء المجلس إلى مناطق الصراع تركت بالتأكيد أثرا إيجابيا على العديد من حالات التوتر.

ومشاركة المجتمع الدولي في مختلف مراحل الصراع أو الصراع المحتمل من شأنها أن تقطع شوطا طويلا نحو ردع العنف وحل المشاكل سلميا.

السيد بيتريش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للأمانة العامة على التقرير السنوي الشامل عن أعمال مجلس الأمن. وتوفر صيغة هذا التقرير دليلا شاملا للنطاق الواسع من أنشطة المجلس. وقد بذل جهد كبير في إعداد هذه الوثيقة الضخمة، ونحن نقدر ذلك.

وإذا كنا نقدر الخلاصة الواقية المفيدة للحقائق والبيانات المفصلة في التقرير، فإن صيغته الحالية لا تيسر الحصول على صورة تحليلية يمكن أن تساعد فعلا غير أعضاء المجلس على المشاركة على نحو إبداعي في المناقشة السنوية لأهم القضايا ذات الصلة تقريبا المعروضة على المنظمة. وبالتالي، فإن جزءا كبيرا من الأعضاء محروم من هذه الفرصة النادرة لتشاطر الآراء بنشاط، وتسهم بالتالي في بناء مكانة الأمم المتحدة ونشر أهميتها في الشؤون العالمية.

وقد تجد غالبية كبرى من الوفود الصغيرة أن تقرير مجلس الأمن أكثر تشويقا لو أنه تضمن استعراضا لأساليب عمله الهام التي أثبتت أنها تعزز كفاءته، وقدم تقييما دقيقا للمجالات التي حقق المجلس فيها تقدما والمجالات التي أخفق فيها. وبالإضافة إلى الوصف المفيد للعمل الذي أنجز، ينبغي أن يعرض التقرير صورة أوسع: موجزا سنويا لإنجازات المجلس. فمن شأن هذه الصيغة أن تمكن سائر أعضاء المنظمة من فهم أنشطة المجلس والتجاوب معها على نحو أفضل، ومن شأنها أن تيسر إجراء مناقشة مجدية، وناقدة إذا اقتضى الأمر، في الجمعية العامة.

تقديم المجلس تقريرا إلى الجمعية العامة يحتل مكانا بارزا في الميثاق لسبب وجيه. إنه يثري منظمتنا بالمفهوم الهام المتمثل في خضوع مجلس الأمن للمساءلة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة. لذلك من المهم كفالة الشفافية في عمل المجلس، لأن قراراته تستمد شرعيتها من احترام ودعم جميع أعضاء الأمم المتحدة. وبينما يحتفظ المجلس بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن، فإن أساليب العمل المفتوحة تضيف إلى كفاءة تنفيذ قراراته والامتثال لها.

واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى أننا مقتنعون بأن إجراء استعراض مناسب لاحتمال تحسين انفتاح وشفافية أساليب عمل مجلس الأمن من شأنه أن يضاعف قيمة تقاريره السنوية في المستقبل.

دعوني أطوي الصفحة الآن وأحيي عمل المجلس المتفاني. ونحن مرتاحون بشكل خاص لاهتمامه التدريجي في معالجة نطاق متنوع مطرد التوسع من القضايا الهامة التي تتصل بصون السلم والأمن الدوليين بصورة غير مباشرة في أحيان كثيرة، ولكنها مع ذلك وثيقة الصلة به. إن جدول الأعمال المتوسع هذا يعبر بدقة عن الحاجة إلى مهاجمة قضايا السلم والأمن المعاصرة وأسبابها الجذرية في جميع جوانبها المتعددة المعقدة. إن مشاكل السلم والأمن تتجلى بصورة مختلفة في عصر العولمة، ويظهر المجلس قدرة تستحق الثناء على التغير والتكيف وفقا لبيئة الأمن الحالية.

إن جدول الأعمال المتوسع لمجلس الأمن يستلزم أن نعمل جميعا، نحن الذين نجعل المجلس في نهاية المطاف أكثر تمثيلا وتطابقا مع تركيبة المجتمع الدولي الحالية. ولهذا السبب، تأمل سلوفينيا أن نحقق هذا العام تقدما جديا في إصلاح الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن.

على الرغم من قدرة المجلس على التكيف بمرونة مع الحقائق الجديدة، فإن التقرير الجاري استعراضه لا يعطي الأهمية اللازمة للإرهاب الدولي بوصفه خطرا يتهدد السلم والأمن الدوليين. كما أن الدهشة والصدمة اللتين شعرنا بهما بعد ١١ أيلول/سبتمبر تعزى جزئيا أيضا إلى عجز المجتمع

الدولي عن تناول هذه المشكلة في الوقت المناسب وعلى نحو شامل. ومن المشجع أننا الآن نقف جميعا متحدين في محاربة الإرهاب وأن هذه الوحدة انعكست في قراري مجلس الأمن الهامين وإنشاء لجنته المعنية بمكافحة الإرهاب بسرعة، التي ابتدأت عملها بالفعل. إن سلوفينيا تدعم دعما راسخا هذا الكفاح الجماعي لاستئصال الإرهاب، وتنظر سلطاتنا بالفعل في اتخاذ تدابير جديدة مناسبة للمساعدة على سد الفجوات في الدفاع العالمي ضد الإرهاب الدولي.

في الختام، دعوني أشيد على وجه الخصوص بالاهتمام الوثيق الذي كرسه مجلس الأمن لقضايا جنوب شرقي أوروبا. فبالإضافة إلى جلسات مجلس الأمن العديدة المفتوحة، التي أتاحت لأعضاء الأمم المتحدة فرصة لفهم الالتزامات الدولية في جنوب شرقي أوروبا، والإسهام في تنفيذها الكامل، شهدنا مؤخرا أيضا جلسة مجلس الأمن الكاملة ''الجوالة'' في تلك المنطقة. وهذا الاهتمام الشامل المستمر في الموقع يمكن أن يقرب السلام إلى أشد المناطق اضطرابا.

ونشيد بالاهتمام الذي يكرسه المجلس لحل مشاكل أوروبا الجنوبية الشرقية الباقية، ونشجعه على السير في طريقه المبشر بالخير.

ويمكن للمجلس أن يعتمد على مساعدة سلوفينيا النشطة المستمرة لبلوغ هذه الغاية، ويمكنه أن يعتمد على دعمنا، الذي سنقدمه على قدر استطاعتنا.

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي بأن أدلي ببعض التعليقات الإضافية: بالأمس، أعرب صديقي وزميلي العزيز، سفير سنغافورة عن استيائه لكوننا، إلى حد ما، لا نتكلم هنا إلا لأنفسنا. إذ لا يولى سوى اهتمام يسير جدا إلى هذا الموضوع البالغ الأهمية، تقرير مجلس الأمن إلى الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، الجمعية العامة.

وأعتقد أيضا أن هذا يرجع بشكل جزئي إلى كون الأعضاء الدائمين الخمسة لا يشاركون في هذه المناقشة. وأنا آمل حقا أن نحظى في العام القادم بشرف الاستماع إلى آرائهم بشأن التقرير الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أثني على رئيس مجلس الأمن، السفير ريتشارد راين ممثل أيرلندا على عرضه الواضح لتقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة. إنه يبرز، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بمسؤولية المجلس الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، والتي تشمل مناطق عديدة من العالم، وأمورا تتصل بوسائل عمله وممارساته أيضا.

والتقرير، الذي يتناول حالات الصراع في أرجاء العالم، يحتوي على معلومات حديثة عن الحالات السياسية، والأمنية، وحالات حقوق الإنسان والحالات الإنسانية. ونحن نلاحظ أن تقدما أحرز نحو تخفيف حدة التوترات، وتيسر الوصول إلى المدنيين الأكثر تعرضا للخطر من جانب الأفراد المشاركين في الأنشطة الإنسانية؛ وتعزيز العملية الديمقراطية وحكم القانون؛ وتنفيذ خطط التسريح؛ واعتماد نهج متكامل للتسوية السياسية لمختلف الصراعات – وكلها تؤدي إلى تحقيق سلم وأمن دوليين دائمين.

وفيما يتعلق بالحالة في تيمور الشرقية، من المهم أن نذكر أن إجراء الانتخابات التاريخية في شهر آب/أغسطس الماضي وإقامة الجمعية التأسيسية لصياغة دستورها من الخطوات الهامة الأولى نحو تحقيق مجتمع ديمقراطي. وبالتالي، عند النظر في الدور المقبل للمنظمة، بما فيها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ينبغي أن تتخذ مشاركتها شكل تقديم دعم كامل مستدام لتيسير تحقيق احتياجات وتطلعات شعبها المشروعة، بما في ذلك في المجال

الهام جدا ألا وهو بناء الدولة. وفي هذه الفترة الحاسمة في تاريخ تيمور الشرقية، لا يمكن أن يكون هناك أساس للسلم والأمن والوئام أقوى من إقامة مجتمع مدني قوي مزدهر مقترنا ببذل الجهود لتعزيز المصالحة الحقيقية.

ونحن نتفق مع الرأي المعرب عنه على نطاق واسع ألا وهو ضرورة استجابة مجلس الأمن لتوصيات الجمعية العامة؛ وأن يكون مسؤولا عن أعماله ومقرراته؛ وأن يؤيد تأييدا تاما مساعي الأمين العام المستمرة لتحسين آلية حفظ السلام واغتنام الفرص من أجل المزيد من التفاعل مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وفيما يتعلق بأساليب عمل وممارسات مجلس الأمن، نرى من الضروري أن نعيد تأكيد ندائنا لإحداث تغيير في فحوى وشكل التقرير على حد سواء. وإعداد قائمة وصفية بالمقررات والقرارات التي اعتمدها المجلس، جنبا إلى جنب مع البيانات الرئاسية، يصور جانبا هاما من الدور الذي يقوم به المجلس وجهوده لجعل أنشطته أكثر انفتاحا وشفافية. وهذا يوفر فرصة للدول الأعضاء لتقييم القرارات المتخذة وللتوصل إلى النتائج. لكن الشاغل الطويل الأجل لغالبية الدول التي ترغب في أن ترى تقارير تحليلية لم يخفف منها استمرار اتباع نهج يتسم بتكديس الكثير من الوثائق، مجرد وصف لأنشطة وإعادة إنتاج لوثائق نعرف عنها فعلا.

وقد لاحظ وفد بلدي الاتجاه نحو عدد متزايد من اجتماعات المجلس العلنية، بالمشاركة المتزايدة من غير الأعضاء في مداولاته. والتقييمات التي قام بها الرؤساء السابقون توفر استعراضا واسعا للتطورات التي وقعت وتقدم وجهات نظر مفيدة. وهذه أسهمت في شفافية أكبر في أداء المجلس ووسائل عمله.

في الختام، أود أن أهنئ البلدان الأعضاء غير الدائمين المنتخبة حديثا – بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك – وأتمنى لها كل نجاح في اضطلاعها بمسؤولياتها.

السيد انجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، يعرض تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة، حتى يمكن لأعضاء هذه الهيئة أن يعربوا عن آرائهم بشأن مسؤولية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وهذا التقرير، يمكن الدول الأعضاء، في جملة أمور، من دراسة كيفية إسهام أعضاء الأمم المتحدة جميعا بشكل جماعي في صون السلم والأمن الدوليين. وبهذه الروح، تشارك ناميبيا في هذه المناقشة.

إن السلم والأمن الدائمين تطلع جماعي لكل الدول الأعضاء، ولذلك، ليس من المناسب فقط وإنما من الضروري أن نولي جميعا الاهتمام الواجب لتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وفي ظل هذه الخلفية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لرئيس مجلس الأمن، السفير ريتشارد راين ممثل أيرلندا، لعرضه التقرير.

وناميبيا تهنئ الأعضاء غير الدائمين الجدد المنتخبين لمجلس الأمن – بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك. وبالمثل، نعرب عن التحية للوفود التي انتهت مدة عضويتها – أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، مالي التي مثلتنا تمثيلا فعالا جدا في مجلس الأمن.

لقد دُرس عدد من المسائل الواردة في التقرير محل المناقشة خلال مدة عضوية ناميبيا في مجلس الأمن. واليوم، سأعلِّق على بعضها.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تثير قلق وفد بلدي البالغ. وخلال الفترة محل الاستعراض، نظر مجلس الأمن الحالة في مناسبات عديدة وأصدر الأمين العام عددا من التقارير، واعتمد مجلس الأمن بعد ذلك بيانات رئاسية وقرارات، بعضها في إطار الفصل السابع.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوفد مجلس الأمن بعثته إلى المنطقة التي قامت ، في جملة أمور، بعقد اجتماع مع اللجنة السياسية في لوساكا، بزامبيا. ومع ذلك، فإن حالة الشعب الكونغولي العادي لا تزال مروعة. ومع أنه ضحية للعدوان بالفعل، فإنه يتعرض للمزيد من القهر بسب ثروة بلده المدمر اقتصاديا التي يجري السعي وراءها. ويبدو أن العدوان ضد بلده قد أصبح مستساغا بالنسبة للمجتمع الدولي. ويبدو أن المادة ٥١ من الميثاق لا تنطبق على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهكذا يستمر الوضع الراهن. وعلاوة على ذلك، فإن الذين ذهبوا إلى الكونغو بموجب المادة ٥١ من الميثاق قد انسحبوا، في حين يواصل المعتدون محاصرتهم للشعب الكونغولي.

وفي تموز/يوليه من العام الماضي، قام الأمين العام بتعيين فريق خبراء معني باستغلال الموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإني أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقدير وفد بلدي للسيدة سافيتو بانداو، وهي أول رئيسة للفريق، لما تبديه من ثبات في فضح النهب المخزي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قام الفريق بالوفاء بالولاية التي عهد بها مجلس الأمن إليه. ويتوقع وفدي أن يبت مجلس الأمن في توصيات الفريق التابع له، بغض النظر عن المشتبه بهم. فما من أحد هو فوق القانون الدولي، أيا كانت الجهة التي ستتأثر مصالحها المكتسبة. وينبغي أن تكون مصالح الشعب الكونغولي هي المبدأ السائد، لا المصالح الاقتصادية للقلة وراء قناع الأمن القومي.

وإنني أشير إلى جميع هذه المسائل في محاولة لإظهار الهوة الآخذة في الاتساع بين بعض حالات الصراع واستعداد مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتنفيذ قراراته.

وليس هناك مسألة أخرى معروضة على المجلس تبين هذه النقطة بوضوح أكبر من نظر مجلس الأمن في الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، أذن مجلس الأمن بنشر عدد من المراقبين العسكريين لا يتجاوز ٥٣٧ ٥ مراقبا في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يتم حتى الآن نشر هؤلاء المراقبين بالكامل. وفي حين نأسف لهذا التطور التراجعي، فإنني أود أن أثني على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لما قامت به من عمل جيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما من شك في أن حضور البعثة على الأرض قد كان له أثر في تحقيق الاستقرار. وإننا نعتقد بأن الانتشار الكامل للبعثة سيمهد السبيل أمام الإنجاز التام لعملية السلام. وينبغي أن يقوم مجلس الأمن بإكمال المرحلة الثانية من البعثة وينتقل دون إبطاء إلى المرحلة الثالثة. ونحن على قناعة بأن النظر الموضوعي في جميع المسائل المعروضة على المجلس هو وحده الذي ينصف تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. ولن يتصرف بنفس الحماس في كل الحالات وفي جميع المناطق الجغرافية إلا مجلس أمن يتسم بالديمقراطية والصبغة التمثيلية.

وكل المسائل المعروضة على مجلس الأمن تتسم بالأهمية، لأنها تؤثر، بطريقة أو بأخرى، في صون السلم والأمن الدوليين. فالحالة في سيراليون، وفي الصومال، وفي أنغولا، وفي الشرق الأوسط، وفي الصحراء الغربية وتيمور الشرقية، بالإضافة إلى حماية الأطفال في الصراع المسلح وعمليات حفظ السلام، كلها من المسائل التي يوليها وفدي اهتماما كبيرا.

وتعتبر عمليات حفظ السلام باهظة التكاليف، ومن ثم فإن تخطيطها المناسب وتنفيذها هما من دواعي القلق المشترك للجميع. ولذلك، فإن إجراء مشاورات مستمرة بين

مجلس الأمن و البلدان المساهمة بقوات يجب أن يكون هو القاعدة.

وقد أجرى مجلس الأمن، في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي مناقشة لم يسبق أن أجريت بشأن المرأة والسلم والأمن. وتم اتخاذ قرار، يراعي الآراء التي أعرب عنها أعضاء الأمم المتحدة بوجه عام. وقد قام هذا القرار، من بين أمور أخرى، بدعوة الأمين العام إلى إجراء دراسة عن تأثير الصراع المسلح على النساء والفتيات، ودور المرأة في بناء السلم والبعد الجنساني لعمليات السلام وفض المنازعات. ويتطلع وفدي إلى هذا التقرير، وكذلك إلى ما قد يتضمنه من توصيات. واسمحوا لي وأنا ما زلت بصدد هذه المسألة، أن أشير إلى أن وفدي يشاطر الآراء التي أعربت عنها جامايكا بشأن هذه المسألة.

ولقد حرم شعب ناميبيا لعشرات السنين من حقه في تقرير المصير والاستقلال. فهكذا فإنه يحس بمعاناة أي شعب يرزح تحت السيطرة الأجنبية، سواء كان في أفريقيا أو في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، من الجوهري أن يتحرك مجلس الأمن بسرعة للإذن بنشر قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة، لحماية الفلسطينيين المدنيين وكفالة التنفيذ الكامل لتوصيات تقرير ميتشيل.

أما الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية فهي معروضة على المجلس والجمعية العامة. وفي عام ١٩٩٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١/٤٥ بشأن خطة الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الأسلوب الذي يناقش به مجلس الأمن هذه المسألة. فمجلس الأمن لا يستطيع ولا ينبغي له أن ينقض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تطالب بإجراء استفتاء في الصحراء الغربية. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية تجاه شعب الصحراء الغربية، وينبغي له أن يفي بهذه المسؤولية.

وفيما يتعلق بأنغولا، فإن تعزيز الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) يؤتي ثماره. وينبغي لنا أن نواصل تعزيز الجزاءات وعمل ما في وسعنا لتدمير قدرة يونيتا على شن الحرب، حتى يتمكن شعب أنغولا من إعادة بناء حياته وإعمار بلده.

وقد قرر رئيس مجلس الأمن في مذكرته الواردة في الوثيقة S/1995/234 المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥، أمورا منها، أنه لكي تصبح إجراءات لجان الجزاءات أكثر شفافية، ينبغي أن يتضمن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة قدرا أكبر من المعلومات مما يتضمنه حاليا. وإننا نرى أنه لا يزال يتعين تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا، لأن التقرير الحالي يبين بوضوح أن الأنشطة التي تضطلع بها بعض اللجان تحظى بتفصيل أكبر مما تحظى به لجان أخرى. ويرى وفدي أن جميع لجان الجزاءات تتسم بأهمية متساوية، وأن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة ينبغي أن يعكس ذلك.

واسمحوا لي بأن أختم كلامي بتأييد الاقتراح الذي تقدم به العديد من الوفود التي تكلمت قبلي والقاضي بأن ينظر مجلس الأمن بجدية في الآراء التي أعرب عنها الأعضاء بوجه عام بشأن تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة وأن يضعها كذلك في اعتباره في تسيير أعمال مجلس الأمن. ولن يتم تحسين فعالية مجلس الأمن – ولا سيما نوعية تقاريره المقدمة إلى الجمعية العامة إلا بذلك.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر السفير ريتشارد راين، الممثل الدائم لأيرلندا ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، لقيامه بعرض

التقرير السنوي السادس والخمسين للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة. ويولي وفدي اهتماما كبيرا لهذا البند من بنود جدول الأعمال.

ويولي وفدي أهمية كبيرة لهذا البند من جدول الأعمال لأن النظر في التقرير عملا بالمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق يتيح للجمعية فرصة لتقييم طريقة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذه الحالة فإن الفترة قيد النظر هي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وباعتبار مالي أحد أعضاء المجلس منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ووفقا لالتزاماتها فإنها تعمل بثبات وبأسلوب بناء مع سائر الوفود من أجل تحسين أداء المجلس في نظره في المسائل الموضوعية وفي طرائق عمله، وأمام هذا العبء المزدوج أود إبداء بضع تعليقات على التقرير قيد النظر.

وأبرز في البداية التحسن النوعي في أداء المجلس. وأهم ما يتجلى فيه ذلك هو سعي المجلس إلى تحسين تفهم الصراعات المعروضة عليه. ويرحب وفدي في هذا السياق بتزايد إيفاد البعثات التابعة لمجلس الأمن إلى مناطق الصراع. فخلال الفترة قيد النظر أوفد المجلس بعثات إلى منطقة البحيرات الكبرى وسيراليون وكوسوفو. ولئن لم تكن تلك البعثات تتصدر دائما الانطلاقات الهامة في تسوية الصراعات فقد مكنت المجلس بالتأكيد من أن يحسن تفهمه لها، ومن ثم المساعدة في إلقاء الضوء على مناقشات المجلس التالية، وبالتالي تحسين عملية اتخاذ قراراته. وهذا يفيد بوجه خاص في إعداد أو تعديل ولايات عمليات حفظ السلام. وهذا هو السبب الذي يجعل وفدي يعتقد بأن يواصل المجلس هذا النوع من النشاط في المستقبل.

وسرنا أيضا أن نرى زيادة الاتصال المباشر بأطراف الصراعات وبالنشطاء الإقليميين وخصوصا عن طريق عقد ما يسمى بجلسات المجلس السرية. فتلك الجلسات تتيح إجراء تبادل صريح ومتفاعل للآراء بين أعضاء المجلس والشخصيات والمنظمات الإقليمية التي لا تشترك عادة في الجلسات العلنية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، خلال رئاسة مالي للمجلس، نظمنا تبادل آراء مثمر للغاية مع الرئيس نلسون مانديلا بشأن عملية السلام في بوروندي وبشأن القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام هناك.

وعلى نفس المنوال، فإن التعاون المتنامي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كان جديرا بالملاحظة ومبشرا بالخير. وسلم المجلس بضرورة دعم جهود تلك المنظمة الإقليمية في إدارة الصراعات والأزمات التي تحل بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وذلك في إطار شراكة فعلية. ويرحب وفدي في هذا الصدد بالاجتماع الذي عقد في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ بين مجلس الأمن ومجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة، بشأن ليبيريا. وبالمثل نرحب بإيفاد بعثة للأمم المتحدة مشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا. ونرجو أن تعزز نتائجها العملية إقامة شراكة حقيقية بين الجماعة والأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة.

أما تعليقي الثاني فيتصل بتطور ثان جدير بالملاحظة، وقع في الفترة التي يشملها التقرير الحالي لمجلس الأمن، ذلك هو التطوير الكبير في وسائل العمل المتاحة للمجلس – الذي أسهمت مالي فيه إبان رئاستها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، أشدد على ضرورة التنفيذ العملي للالتزامات المقطوعة في اجتماع المجلس التاريخي المعقود في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على مستوى رؤساء الدول والحكومات للتوصل إلى استجابة سليمة وفعالة ودائمة للصراعات ولا سيما في أفريقيا. وستولى مالي اهتماما خاصا

لتنفيذ القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) الذي اتخذ في ذلك الاجتماع.

وفي السياق ذاته، نرحب باتخاذ القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي تابع المجلس به التوصيات ذات الصلة باختصاصه التي أصدرها الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وبالمثل نرجو أن يساعد القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) في تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بالقوات.

وقد لوحظ تقدم واضح أيضا نحو تعزيز فعالية بعض نظم الجزاءات واستهدافها. ومع أن الجزاءات أداة مفيدة يمكن أن يستخدمها المجلس وفقا للميثاق في ظروف واضحة التحديد فآثارها السلبية وغير المقصودة تجعلها مصدر قلق مشروع للمجتمع الدولي. ولذا نرحب بالنهج الجديد الذي يتبعه المجلس والرامي إلى أن تكون للجزاءات أهداف أفضل وأن تفرض لفترات محددة وأن تؤدي إلى إحداث تغيير في سلوك الفئات أو الأفراد المحددين بشكل واضح.

وحسبما يشير إليه التقرير قيد النظر فإن مجلس الأمن يكرس الكثير من الوقت والاهتمام لمشاكل تتجاوز صون السلم: درء الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومالي ترحب بتزايد اللجوء إلى المناقشات العلنية والإحاطات الإعلامية العلنية لدى النظر في هذه المسائل وغيرها، الأمر الذي يعزز الشفافية في عمل المجلس. وسيواصل وفدي القيام بدور نشط في تشجيع هذا الاتجاه.

وأود في الختام أن أكرر تهنئتي الحارة لأعضاء المجلس المنتخبين حديثا بلغاريا وسوريا وغينيا والكاميرون والمكسيك. ونرجو لهم كل التوفيق في اضطلاعهم بمسؤولياتهم الجديدة.

السيد إحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر إلى السفير ريتشارد راين لعرضه التقرير السنوي السادس والخمسين لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. ويتيح النظر في التقرير مناسبة هامة لأن تناقش الجمعية العامة أعمال مجلس الأمن. ونحن بصفتنا عضوا منتخبا نتبادل بعضا من خبرتنا عن المجلس ونبدي بضع ملاحظات.

وأود قبل ذلك أن أنقل أحر تهانينا إلى أعضاء المجلس المنتخبين حديثا: بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك. ونثق بأنهم سيضخون زخما جديدا في عمل المجلس.

إن بنغلاديش تأتي إلى مجلس الأمن بعزم على السعي لتحقيق ثلاثة أهداف بصفة خاصة هي: أولا، تعزيز دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين؛ وثانيا، جعل المجلس هيئة أكثر مبادرة بالحركة لا هيئة لرد الفعل؛ وثالثا، زيادة شفافية المجلس وانفتاحه لمشاركة البلدان غير الأعضاء فيه وغيرهم ممن لهم مصلحة. ولتحقيق هذه الأهداف أيدنا كل الجهود الرامية إلى أن يكون لدى مجلس الأمن الالتزام والوحدة والقدرة على التصدي بسرعة وبفعالية لجميع قضايا السلم والأمن الدوليين. وقد قلنا إن أفضل السبل لدفع قضية السلم والأمن هي العمل في إطار الأمم المتحدة. ونعتقد أنه من الأفضل تحقيق هدف إرساء السلم والأمن العالميين عن طريق السماح لمجلس الأمن بالاضطلاع بدوره وتعزيز قدرته على تنفيذ قراراته.

وتحبذ بنغلاديش أن يكون لمجلس الأمن دور أكثر فعالية، بدلا من أن يقتصر على رد الفعل. وحجتنا أنه يجب السعي إلى حفظ السلام بوصفه جزءا من عملية مستمرة تضمن منع نشوب الصراعات وحل الصراعات وبناء السلام في إطار نهج شامل.

وبالنظر إلى الحتميات السياسية والاقتصادية، وقبل كل شئ الحتميات الإنسانية لمنع نشوب الصراعات، نشدد على إجراءات المنع، بالإضافة إلى ضرورة ضمان استجابة

عاجلة لمتطلبات حفظ السلام. وقد رحل المجلس التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه عن منع نشوب الصراعات في ضوء الإسهامات المقدمة من عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أكدت الدول الأعضاء أثناء مداولاتها بشأن التقرير في هذه الجمعية على حتمية المنع. واستجاب المجلس إلى ذلك التقرير باتخاذ القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١)، الذي يعترف بمسؤوليات المجلس، فضلا عن اختصاص الجمعية العامة والأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومنع نشوب الصراعات مسؤولية مشتركة. وسيتطلب الوفاء بهذا الالتزام المشترك عملا متضافرا يقوم به أصحاب المصالح جميعا.

وبنغلاديش، بوصفها عضوا منتخبا في المجلس، تشجع الانفتاح والشفافية ومشاركة أعضاء الأمم المتحدة وغيرهم من الأطراف في مداولاته. ونحبذ عقد جلسات علنية لمجلس الأمن إلا إذا كان ذلك ليس في صالح الأهداف التي يسعى المجلس إلى تحقيقها. وننادي بمشاركة غير الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين، مثل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز، في مداولات المجلس. ونسعى كذلك إلى إيجاد السبل والوسائل التي نشرك بموجبها المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس كشركاء في مهمة الأمم المتحدة لإرساء السلم والأمن.

ونصر على أن تتم عملية صنع القرار في مجلس الأمن من قبل ١٥ عضوا. ونسعى إلى جعل المجلس جهازا يرتكز على قواعد ويؤيد مبدأ وهدف الأمن الجماعي في أعمالنا. وقد كان إنشاء مجموعة من الأصدقاء لكل مجال من مجالات الصراع ممارسة مناسبة. وندرك الإسهام القيم للغاية الذي قدمته هذه المجموعات في صياغة قرارات المجلس، إلا أننا نضم صوتنا إلى غيرنا ممن ينادون بمزيد من الشفافية في طرق عمل هذه المجموعات لكي لا يستبعد بالفعل من عملية صنع القرار أعضاء المجلس غير الممثلين في أية مجموعة من هذه المجموعات. ويجب أن تكون هناك قائمة رسمية تتضمن تشكيل سائر مجموعات الأصدقاء، مهما كانت غير رسمية. ويجب أن يكون لقائمة مجموعات الأصدقاء وأنشطتها موقعها على شبكة الأمم المتحدة للإنترنت.

وكان اتخاذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) بالإجماع علامة على إحراز تقدم ضخم في تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وبموجب أحكام ذلك القرار، جرى الاعتراف بالبلدان المساهمة بقوات على أنها شريك هام من أجل التعاون لحفظ السلام. وصيغت أحكام مسهبة في ذلك القرار للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات في مختلف مراحل عمليات حفظ السلام، ابتداء من إنشائها حتى اختتامها، باستخدام صيغ وإجراءات ووثائق متنوعة. وقد اقترحت بنغلاديش عقد جلسات دورية بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، بدلا من الجلسات الشكلية التي تعقد في آخر لحظة، وعادة ما يكون ذلك قبل تجديد ولايات عمليات حفظ السلام. فهذه الجلسات الدورية ستسمح بطرح وتجسيد شواغل ومواقف البلدان المساهمة بقوات على نحو أفضل في قرارات المجلس.

وأخذت بنغلاديش بزمام المبادرة بإدخال التحسينات في أساليب عمل المجلس ووثائقه. والفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالوثائق والإجراءات – وهو الهيئة المكرسة لأساليب العمل فيه – اجتمع لمناقشة موضوعية في آذار/مارس ٢٠٠٠، ثم اجتمع بعد ١٥ شهرا آخر، في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وفي كلتا المناسبتين أثناء رئاسة بنغلاديش. في آذار/مارس ٢٠٠٠، نجحنا في التكفل بأعباء توزيع نسخ من البيانات داخل قاعة المجلس. وفي هذا العام، أصدر رئيس مجلس الأمن مذكرة في ٢٩ حزيران/يونيه يكفل

فيها تدعيم الممارسة المتعلقة بالاتصالات وبتعميم قرارات المجلس وبياناته.

وحققت هذه المذكرة ثلاثة تحسينات هامة. أولا، البيانات الصحفية التي يدلى بها رئيس المجلس تصدر الآن بوصفها تصريحات صحفية من الأمم المتحدة، مما يضمن تعميمها على نطاق واسع. وثانيا، يسترعي الرئيس، لا نظر الدول الأعضاء المعنية فحسب، بل نظر الترتيبات والمنظمات الإقليمية المعنية كذلك، إلى قرارات المجلس وبياناته، بوصفه من الممارسات الموحدة. وثالثا، تعد الآن الأمانة العامة، من خلال ممثلي مجلس الأمن في الميدان اتصالات فعّالة تأتي في الوقت المناسب لقرارات المجلس وبياناته، فضلا عن تعميمها على أوسع نطاق.

ويجري بذل الجهود لتعزيز التعاون بين المجلس والجمعية العامة. وبناء على دعوة رئيس الجمعية العامة، أثناء رئاسة بنغلاديش في حزيران/يونيه ٢٠٠١، شارك الرئيس وممثلان عن عضوين آخرين – كولومبيا والمملكة المتحدة – في جلسة لفريق الجمعية العامة العامل مفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وكانت الجلسة مكرسة لأساليب العمل. وتشاطر رئيس المجلس خبرة المجلس خلال السنة ولاحظ التحسينات التي أدخلت على أساليب عمل المجلس. وأضاف سفيرا كولومبيا والمملكة المتحدة المزيد من أفكارهما فيما يتعلق بكيفية تحسين سير العمل في مجلس الأمن وتعاونه مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومتابعة لذلك، أدلينا بحجة مؤداها أن المجلس يجب أن يكون متجاوبا مع مطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بأساليب العمل، كانت حجتنا أن المجلس يجب أن ينظر باهتمام في توصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أختتم بياني بثلاث ملاحظات. أولا، أن المجلس، بوصفه جهازا رئيسيا، كان لديه برنامج عمل مكثف أثناء السنة التي أعد عنها التقرير، باستثناء فترات استثنائية قصيرة. وقد ظلت حالات الصراع قيد نظره النشط. وبذلنا الجهود في الحالات التي أمكن فيها تحقيق توافق الآراء لكي نمنع تفاقم الصراعات أو تدهورها. وسعينا إلى حسم الصراعات عن طريق إيفاد بعثات خاصة من المجلس وعن طريق عقد اجتماعات مع البلدان المعنية، تضمنت اجتماعات على أرفع مستوى. وكانت النتائج مختلطة. فالإخفاق أو عدم إحراز تقدم في بعض المجالات كان في بعض الأحيان يتعدى سيطرة المجلس. ولا حاجة إلى البحث فيما يتعلق بجوانب الواقع السياسي الذي يحظر أو يقيد دور وفعالية الإجراءات التي يتخذها المجلس.

وثانيا، إن المجلس يتطور. وقد أحرز تقدما كبيرا بالنسبة للانفتاح والشفافية، وبالنسبة لإشراك أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة في أعماله. وقد كان أكثر فعالية بدلا من أن يقتصر على رد الفعل، إذ أوفد بعثات خاصة إلى البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا وكوسوفو في ظرف سنة واحدة. وعالج القضايا على أساس التطورات بدلا من اعتبارها أحداثا مدرجة على لائحة يقررها تقديم تقارير أو انتهاء فترة إحدى الولايات.

وثالثا، حدث تطور كبير في مفهوم المجلس للسلام والأمن، فلم يعد ينظر إلى صون السلم والأمن بوصفه عملية إطفاء حريق لا تجري إلا عندما ينشب صراع. وإلى حد كبير وبناء على مبادرة من الأعضاء المنتخبين، كرس المجلس وقتا طويلا وانتباها كبيرا لمجالات تتعدى حفظ السلام، مثل منع نشوب الصراعات وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويتزايد الاعتراف بالتحدي الذي يشكله صون السلم والأمن الدوليين بوصفه عملية مستمرة تتطلب اتخاذ نهج شامل يشارك فيها جميع أصحاب المصالح.

وقد نشير إلى أنه رغم جميع التحسينات، مازال هناك عدد من الصراعات دون حل، بل واستمر بعضها عقودا. والنتيجة الواضحة أن على مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وإن لم تكن هذه المسؤولية مقصورة عليه. ومجلس الأمن، شأنه في ذلك شأن الأمم المتحدة ككل، هو ما يتفق أعضاؤه على أن يكون، ويفعل ما يتفقون على أن يفعله. وتسود قاعدة توافق الرأي. كما أن لحق النقض قوة حاسمة.

ومنح جائزة نوبل للسلام للأمم المتحدة وللأمين العام تزيد كثيرا من التوقعات. ويراودنا الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن من تحقيق نجاح أكبر في ظل الظروف المتغيرة.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديرنا لصديقي العزيز السفير ريتشارد راين، الممثل الدائم لأيرلندا والرئيس الحالي لمجلس الأمن، لتقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

نحن ننظر في تقرير مجلس الأمن وفقا للمادة ١٥ من الميثاق في وقت نواجه فيه جميعا تحديا جديدا، وهو تحدي الإرهاب الدولي، حسبما اتضح من الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وفي الواقع، هذا تحد جديد يواجه هذه المنظمة بصدد تنفيذها لمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

وتزامن هذه المناقشة أيضا مع حدث كبير آخر. في الأسبوع الماضي مُنحت الأمم المتحدة والأمين العام جائزة نوبل للسلام المئوية اعترافا بخدماتهما للإنسانية. ونرحب بهذا التطور. ولقد شعرنا جميعا بالتكريم. ونعلم يقينا أن الأمين العام جدير بهذا التكريم. إنه يذكر الحقائق وأبقى إيماننا بالأمم المتحدة حيا. ونشيد بإخلاصه في تعزيز فعالية الأمم المتحدة ونعرب عن تقديرنا لقيادته الممتازة التي أرشد بها هذه الهيئة العالمية كونها ''آخر أمل للبشرية'' في هذه الأوقات الصعبة والمعقدة. ويحدونا الأمل في أن يواصل الأمين العام القيام بدور أكثر استباقية لتعزيز الأمم المتحدة بصفتها منتدى في وضع فريد للسعي من أجل تحقيق السلام والرخاء في العالم.

وتقاسمت الأمم المتحدة، منظمتنا، أيضا جائزة نوبل هذه للسلام. ونحن متأكدون، من أن لجنة نوبل في أوسلو، فكرت بطريقة متزنة قبل أن تتخذ هذا القرار. وأنا متأكد من أننا جميعا نرحب بهذا التكريم المشترك. هذه لحظة للتفكير والبحث في أعماق أنفسنا. ولكن ألا يجدر بنا أن نسأل أنفسنا بكل إخلاص عما إذا كانت الأمم المتحدة بالفعل قد قدمت النصب الأخلاقي المطلوب واتبعت النهج الحقيقي المتعدد الأطراف في إعادة تشكيل النظام العالمي على أساس العدالة والمساواة؟

ومما يؤلم أن عالمنا اليوم غير عادل وغير منصف؛ وهو عالم قسم البشرية إلى نوعين منفصلين، أحدهما غني بصورة مخزية والآخر فقير بصورة بائسة. وما يزال عالمنا مبتليا بالعنف والصراعات والظلم والقمع. وهناك شعب ما يزال محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه الشرعي في تقرير المصير. ويحدونا الأمل في أن تستلهم الأمم المتحدة بجائزة نوبل للسلام لتفعل المزيد ولتنفذ وعودها والتزاماتها بموجب الميثاق.

ولا بد للقرن الحادي والعشرين، كي يكون مختلفا عن القرن السابق له – الذي شهد أسوأ مذبحة في أيامنا من أن ينهي فصول اليأس والوهم. وتحسن الأمم المتحدة صنعا لو أنها استطاعت أن تضمن إحلال السلام والرخاء في العالم وذلك بحل قضيتي فلسطين وكشمير على أساس العدل والمساواة، وباستعادة السلام على نحو مستقر في أفغانستان عن طريق الحوار والمصالحة، والقضاء على نكبة الإرهاب

العالمي من كوكبنا، ووضع نهاية للصراعات في أفريقيا، وتطوير نموذج للتنمية من خلال التعاون في مجالات التبادل التجاري والاستثمار والشراكة والترابط.

لقد قال الأمين العام نفسه عندما علم بمنحه جائزة نوبل للسلام، إن ''العالم مكان يتسم بالفوضى، ولسوء الحظ، كلما زاد في الفوضى، كلما زادت الأعمال التي يتعين علينا القيام بها''. هذه رسالة مخلصة وصريحة إلى أبعد حد ويتعين أن يستمع إليها جميع الأعضاء. هناك توقعات من الأمم المتحدة، يتعين عليها أن تفي بها في العالم الذي تغير والآخذ في التغيير في الوقت الحاضر.

هذه أوقات غير عادية تتطلب استجابات استثنائية. وبينما نواجه بطريقة حاسمة وبإصرار شرا عالميا متمثلا في الإرهاب، لا نستطيع أن نتغافل عن ضرورة التصدي للأسباب الرئيسية لهذه المشكلة. ويتعين على مجلس الأمن أن ينأى بنفسه عن سياسات القوة والمصالح السياسية ويستجيب للأزمات والصراعات بطريقة موضوعية. ويتعين على المجلس أن يستعيد مصداقيته وسلطته وأن يعمل كأداة لتحقيق السلام والأمن لا أداة لمعاقبة الشعوب والدول. وطالما قلنا إن سياسة المجلس الموجهة نحو فرض الجزاءات، لم تحل أي مشكلة من المشاكل؛ إنها لن تحل المشاكل. فلم تؤد إلا إلى تفاقم البؤس الإنساني، وخلدت الصراعات، وقوضت سيادة الدول، وشوهت سمعة الأمم المتحدة، وخلقت مناخا من عدم الثقة والمواجهة. لقد حان الوقت الآن لإعادة تقييم هذا النهج والعودة إلى الدور الذي أعطاه الميثاق لمجلس الأمن.

ووفقا للميثاق، تقع على مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين، ولا بد أن يسهل جميع الأعضاء تنفيذ هذه الولاية. الأمم المتحدة لم تفشل؛ الأعضاء هم الذين عوقوا الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها المناطة بها بموجب الميثاق.

وبموجب الميثاق، يلتزم مجلس الأمن بتقديم تقريره السنوي إلى الجمعية العامة وهي الهيئة الرئيسية للمجتمع الدولي لكي تنظر فيه. والتزام المجلس هذا منصوص عليه في المادة ١١ من الميثاق، التي تأذن للجمعية العامة بـ ''النظر في المبادئ التوجيهية العامة للتعاون فيما يتصل بحفظ السلام والأمن الدوليين''. وهو أيضا التزام بموجب المادتين ٢٤ و ١٥ اللتين تخولان الجمعية العامة بالنظر في ''البيان عن التدابير'' التي يتخذها المجلس للمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

وبينما يوفر هذا التقرير السنوي تجميعا كبيرا لعمل المجلس، فهو لا يتفق مع متطلبات ''البيان عن التدابير''، حسبما تنص المادة ١٥.

ولا يساعد محتوى هذا التقرير أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع في تقييم كيفية اضطلاع المجلس بمسؤولياته بموجب الميثاق. فهو خلو من التحليل لما جرى أو لم يجر عمله، ولا تقييم فيه لفعالية الإجراءات المتخذة أو عدم فعاليتها.

وثمة اتجاه يؤسف له إلى جعل التقارير ضخمة الحجم بإضافة وثائق لا ضرورة لها، فضلاً عن تكرارها. فمنذ بضعة أيام، كان شخص ما في أروقة الأمم المتحدة يذكر تحديداً أن الأمم المتحدة ربما تكون أكبر مستهلك للورق في العالم وأكبر منتج لأوراق النفايات في العالم أيضاً. وآمل أن نستطيع البرهنة على خطأ ذلك. فهذا يأتي بثمن مالي فادح، دون أن يضيف أي قيمة إلى تقييم آداء المجلس. وما يلزم التقرير هو التحليل المفيد والتقييم الدقيق بدلاً من التكرار الذي لا داعي له والإسراف في إهدار الموارد المالية. إذ في مقدورنا أن نقرأ الصحف، ولا يتعين استنساخها في تقارير مجلس الأمن، أو حتى في تقارير الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ولا يمكن اعتبار تقرير من التقارير مفيداً إلا إذا كشف جميع الحقائق وتمشى مع معايير الشفافية والمساءلة. ومع ذلك، فغياب هذه الجوانب ذاتها واضح في هذا التقرير. وعلى سبيل المثال، بينما يورد التقرير بالفعل قائمة بالجلسات التي جرت فيها مشاوراته غير الرسمية، لا يوجد سجل لما تقرر في تلك الجلسات. ومن المحزن أن ما ينطبق على هذا التقرير ينطبق أيضاً على أعمال مجلس الأمن.

بيد أن ما يظهره هذا التقرير ويتجلى فيه بدقة هو أن بعض المسائل المعروضة على المجلس تعامل بجدية أقل من مسائل أخرى. فثمة مسائل ظلت على جدول أعمال المجلس طيلة عقود، دون التعرض لها ودون تنفيذ. وتثير هذه الانتقائية في التناول والتنفيذ في قرارات مجلس الأمن تساؤلات خطيرة بشأن مصداقية المجلس. ولا يجب السماح للانطباع الشائع بأن مجلس الأمن يطبق معايير مختلفة على الصراعات في مختلف أجزاء العالم بأن يصبح اعتقاداً عاماً أو قاعدة عامة. فيجب تنفيذ جميع قرارات المجلس دون أي تمييز، سواء كانت تتعلق بفلسطين أو كشمير أو أفغانستان أو أي بقعة أخرى من بقاع العالم. والواقع أن تقاعس مجلس الأمن يؤدي في جميع الحالات إلى استمرار الصراع وتسرب السلام وتفاقم الشقاء البشري.

ولا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز في تنفيذ قرارات مجلس الأمن على أساس اتخاذها في إطار الفصل السادس أو الفصل السابع من الميثاق. فهذه مجرد نقاط فنية. وهي لا تغير الحقائق الموضوعية أو طابع المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي. وهذه الفروق غير ذات موضوع. ولا يمكن تطبيق نقاط فنية من هذا القبيل على حالة تتعلق بمصير شعب وحين يوجد تهديد خطير لسلام إحدى المناطق وأمنها. وهذا هو محك مصداقية المجلس وفعاليته.

ونرى أن من الممكن تقليل حدة الصراعات وعددها إلى الحد الأدنى إذا أظهر مجلس الأمن ما يكفي من الالتزام والاهتمام والمشاركة والموضوعية والإنصاف. ومجلس الأمن مخول أن يدعو الأطراف لتسوية نزاعاتها، الأمر الذي ينص الميثاق على طرق ووسائل لعمله، من بينها آليات منع نشوب الصراعات وحل التراعات. وينبغي عدم التهرب من المسؤولية في هذا الصدد بحجة أن التراعات ينبغي حلها على الصعيد الثنائي بواسطة الأطراف المعنية. فلو كان الأمر كذلك، لدفع إلى التساؤل عما إذا كان ثمة ضرورة لوجود هذه الأمم المتحدة، أو عن الدور الحقيقي للمجلس فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

وتضعف مصداقية مجلس الأمن في كل مرة يتجاهل فيها أحد الصراعات، تاركاً إياه لتحله الأطراف المعنية. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه بينما يلزم تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فإن هذه المنظمات لا يمكن أن تؤدي سوى دور محدود في منع نشوب الصراعات المسلحة تمشياً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فمجلس الأمن هو الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأولى عن منع نشوب الصراعات وحل التراعات.

وقد ساد في الآونة الأخيرة اتجاه لتوسيع دور مجلس الأمن بما يتجاوز مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. أما الجهود المبذولة لتوسيع نطاق جدول أعمال المجلس بأن يدرج فيه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وغيرها من المسائل المتنوعة، من قبيل المسائل المتصلة بالمرأة، والقانون الدولي، ونزع السلاح، فكلها مشتّتات تؤدي لتآكل فعالية مجلس الأمن ونهجه في التركيز على أمر واحد. وهي تحوّل بؤرة التركيز عن مهمته الرئيسية وعن ولايته الرئيسية. ولا شك في أن هذه المواضيع غاية في الأهمية.

ونعلق كلنا أهمية كبرى على جميع هذه المسائل، ولكن من الواضح أن هذه المواضيع تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة وأجهزتها الأخرى المختلفة، وليس في اختصاص مجلس الأمن. ويجب ألا ينحرف المجلس بأي طريقة من الطرق عن ولايته أو التزاماته المقررة بموجب الميثاق.

ولأنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة دور هام في مساندة الدور الذي يقوم به المجلس في صون واستعادة السلام والاستقرار على الصعيد الدولي. وتقدر باكستان بوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات مقاصد المجلس والجهود التي يبذلها لزيادة التعاون مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا في هذا الصدد لقراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠) بوصفه علامة مرحلية في إكساب هذا التعاون صبغة جديدة. ومع اعترافنا بأن المجلس ما زال عاكفاً على طرق لتحسين هذا التعاون، نأسف لأن القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) يقصر كثيراً عن توقعات العديد من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. ونتطلع رغم ذلك إلى العمل مع الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن لتعزيز هذا التعاون. ويجب أن أسجل هنا تقديرنا العميق للعمل القيّم الذي قام به السفير وارد، سفير جامايكا بشأن هذا الموضوع.

سأتطرق الآن بإيجاز لبعض الممارسات الحالية في أعمال مجلس الأمن. فلا تزال المشاورات السرية أو غير الرسمية هي القاعدة بدل أن تكون الاستثناء لجلسات مجلس الأمن. والجلسات المفتوحة أو العلنية لا تحدث إلا بعد اتفاقات يتم التوصل إليها بطريقة سرية. وهناك الكثير من اللعب والتمثيل. وفي أثناء ذلك، نواجه الاستعمال غير المرئي لحق النقض المرة تلو المرة. وتتنافى هذه الممارسة القائمة على المشاورات غير الرسمية مع متطلبات الشفافية والمساءلة، وخاصة حين لا يحتفظ بسجل لهذه المشاورات أو لا يطلع عليه عموم الأعضاء، الذين ينتخبون أعضاء المجلس.

وهناك تحديد آخر أدخل مؤخرا على جلسات المجلس وهو المناقشات المواضيعية العلنية. وهذه الممارسة، حسب ما نفهم، استحدثت لتمكين الدول الأعضاء من الإعراب عن آرائها بشأن أي موضوع أو أية قضية معينة، ثم يأخذها مجلس الأمن في الحسبان وقت صنع القرار. والواقع هو أن أعضاء المجلس، في معظم الحالات، يضعون الصيغة النهائية لمشروع القرار أو البيان الرئاسي مسبقا وخلف أبواب مغلقة، قبل الجلسات العلنية. ويكون السيناريو متفقا عليه أصلا ثم ينفذ بعد ذلك، كما لو كانت تمثيلية تؤدى على خشبة المسرح. وهكذا تتحول هذه المناقشات إلى ممارسات عقيمة - كالتي تحدث في ناد للمناظرات أو ناد مسرحي - تتكلم فيها الدول الأعضاء أو تمثل ولكن أحدا لا ينصت لما تقول.

وفي ضوء ما تقدم، أجد لزاما علي أن أسجل تقديرنا لأعضاء المجلس الذين أسهموا إسهاما كبيرا في تحقيق مزيد من الشفافية في أساليب عمل المجلس وممارساته. وهذا الاتجاه ينبغي زيادة تشجيعه وإدامته وتدعيمه. ونرى أن هذه التغييرات التدريجية ستعزز مصداقية المجلس. وبلوغا لهذه الغاية نحث مجلس الأمن على النظر بجدية في الآراء المعرب عنها في هذه المناقشة.

وما زلنا ملتزمين بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. فثقة عامة أعضاء الأمم المتحدة بمجلس الأمن لا يمكن ترسيخها إلا من خلال تعزيز طابعه الديمقراطي الخاضع للمساءلة والقائم على المشاركة، وليس عن طريق خلق مراكز جديدة للقوة أو امتيازات جديدة.

في الختام، أود أن أهنئ سوريا والمكسيك وغينيا والكاميرون وبلغاريا على انتخابها لعضوية المجلس في

الأسبوع الماضي. ونتطلع إلى العمل معها عن كثب في سعينا نحو تعميم السلام والأمن والرخاء في العالم أجمع. وأود أيضا أن أشيد بأعضاء المجلس السابقين على إسهاماتهم القيمة في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

أخيرا، ألتمس عذر الجمعية العامة إذا كان طول بياني لم يرق إلى مستوى حجم تقرير مجلس الأمن.

السيد لي هيونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن بالغ التقدير للسفير ريتشارد راين، رئيس مجلس الأمن، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن أمام الجمعية العامة.

إن عدد اجتماعات مجلس الأمن المفتوحة لغير الأعضاء تزايد في الآونة الأخيرة، مما حسن من شفافية أعماله. ومع ذلك، فإن أساليب عمل مجلس الأمن ما زالت تقصر كثيرا عن توقعات الدول الأعضاء. فلا تزال الاجتماعات المغلقة هي النمط الرئيسي للمشاورات في أعمال مجلس الأمن. وهذه الاجتماعات المغلقة ليست هي الشكل المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ولا في النظام الداخلي لمجلس الأمن. وهي لا تتسق مع أحكام الميثاق التي تقضي بأن يؤدي مجلس الأمن واجباته نيابة عن الدول الأعضاء وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

إن جميع المسائل، فيما عدا المسائل الإجرائية، يجب أن تناقش في اجتماعات مفتوحة لغير الأعضاء، وذلك لضمان الشفافية في أنشطة مجلس الأمن. ولا يجوز لمجلس الأمن أن يوسع نطاق عمله ليشمل مسائل لا تدخل في ولايته المستمدة من الميثاق، لأن هذا ليس من شأنه إلا إضعاف دور الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى. ومن المهم أيضا ضمان ألا يساء استخدام أنشطة مجلس الأمن لتحقيق أية أهداف سياسية محددة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتبع نهجا جادا إزاء مسألة الجزاءات، وألا يطبقها إلا كملاذ أخير للحيلولة دون اتساع الصراع. وعندما لا يكون هناك من خيار سوى الجزاءات، فلا بد من وجود تعريف واضح للغرض منها ونطاقها ومدتها. ومن الضروري، وقد يكون من المفيد أيضا، إنشاء آلية تتخذ فيها قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات بناء على توصية من الجمعية العامة. فهذا من شأنه أن يساعد على كفالة اتخاذ تدابير الجزاءات بأقصى درجة من التعقل؛ وتقليل الأثر السلبي للجزاءات إلى الحد الأدنى، ومنع المعايير المزدوجة في عمل مجلس الأمن. ويرى وفد بلادي أنه يلزم وضع مبادئ توجيهية بشأن الجزاءات واستعمال القوة وما إلى ذلك، وإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة لهذا الغرض.

وعلى مجلس الأمن، بمسؤوليته المهمة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يؤدي عمله على أساس الإنصاف المطلق والموضوعية. فعندما يفتقر مجلس الأمن إلى الحياد ويطغى عليه التسلط، يتعرض سلام العالم وأمنه لضرر جسيم.

في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية لا تزال تتواجد ''قيادة الأمم المتحدة'' التي يقال إنها أنشئت عام ١٩٥٠ بموجب قرار لمجلس الأمن. وهذه القيادة تستخدم ككيان لمواجهة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدولة العضو في الأمم المتحدة. و ''قيادة الأمم المتحدة'' هذه غير قانونية سوءا من حيث عملية إنشائها أو من حيث أسلوب وجودها.

وقرار مجلس الأمن ٨٤ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٥٠، والذي يشار اليه زعما على أنه الأساس القانوني لإنشاء ''قيادة الأمم المتحدة''، كان قد اتخذ قسرا، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. ذلك أن الاتحاد السوفياتي

الذي لم يحضر اجتماع مجلس الأمن وقت اتخاذ القرار، كان قد بعث برسالة إلى الأمين العام في ١١ تموز/يوليه ١٩٥٠، أعلن فيها أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ٧ تموز/يوليه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وأنه غير قانوني، وهذا بكل وضوح يمثل ممارسة لحق النقض من جانب عضو دائم في مجلس الأمن.

إن أية هيئة فرعية للأمم المتحدة يجب أن تنشأ بموجب قرار إما من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وميثاق الأمم المتحدة ينص في الفقرة ٣ من المادة ٤٧ على أن تكون

''لجنة الأركان العسكرية، مسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن، عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس''.

ومع ذلك، فإن لجنة الأركان العسكرية لم تفعل شيئا فيما يتعلق بإنشاء ''قيادة الأمم المتحدة''. و ''قيادة الأمم المتحدة'' لم تتصرف بناء على أية تعليمات من الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٩٤، ذكر الأمين العام السابق السيد بطرس بطرس غالي أن مجلس الأمن لم ينشئ القيادة الموحدة كجهاز فرعي يخضع لسيطرته، ولكنه أوصى فقط بإنشاء هذه القيادة، محددا أنها يجب أن تكون خاضعة لسلطة الولايات المتحدة، وبالتالي فإن حل هذه القيادة الموحدة مسألة تقع في نطاق اختصاص حكومة الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن ''قيادة الأمم المتحدة'' هذه تحمل إسم الأمم المتحدة، فإنها لا تتلقى أية تعليمات من الأمم المتحدة؛ كما أنها لا تعمل من خلال ميزانية الأمم المتحدة. وتشير جميع الحقائق إلى أن ''قيادة الأمم المتحدة'' في كوريا الجنوبية لم تنشئها الأمم المتحدة، وإنما أنشأتها الولايات المتحدة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة لسحب إسمها وعلمها اللذين يساء استخدامهما من جانب الولايات المتحدة. كما يتعين على الولايات المتحدة، بوصفها الطرف الذي يتولى المسؤولية المباشرة عن صون السلم في شبه الجزيرة الكورية، أن تتخذ التدابير العملية التي تكفل إحلال السلام الدائم في كوريا.

وفي الختام، يعرب وفد بلادي عن تهانيه إلى بلغاريا والجمهورية العربية السورية، وغينيا، والكاميرون، والمكسيك بمناسبة انتخابها لعضوية مجلس الأمن. ويأمل وفد بلادي بأن يتعزز الإنصاف والشفافية إلى أقصى حد ممكن في عمل المجلس، وأن تحرز عملية إصلاح المجلس المزيد من التقدم في ذلك الاتجاه.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمن لهذا الشهر سعادة ''ريتشارد راين''، مندوب أيرلندا لدى الأمم المتحدة، لتقديمه تقرير المجلس عن هذه السنة إلى الجمعية العامة (A/56/2). ويعتقد وفد بلادي أن نظر الجمعية العامة في هذا التقرير من شأنه أن يتيح الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة لاستعراض التطورات المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، وتقييم ما اضطلع به مجلس الأمن من أعمال في هذا المجال، ومدى اتفاق ذلك مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات المخولة للمجلس بموجب ميثاقها.

جدير بنا ونحن نناقش تقرير مجلس الأمن لهذه الدورة أن نذكر بأن الجمعية العامة اتخذت العديد من التدابير بغية دعم العلاقة التي يقيمها الميثاق بين الأجهزة الرئيسية بالأمم المتحدة. فبموجب القرار ٢٣٣/٤٧ لعام ١٩٩٣ شجعت الجمعية الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في المناقشة الموضوعية لتقارير مجلس الأمن. ودعا القرار ٢٦٤/٤٨ لعام ١٩٩٤ رئيس الجمعية العامة إلى اقتراح السبل والوسائل المناسبة لتيسير إجراء مناقشة معمقة للمسائل الواردة في تقارير مجلس الأمن. ونص القرار ١٩٣/٥١ الصادر بتاريخ

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على عدد من التدابير فيما يتصل بمضمون التقارير السنوية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

في سياق ما قررته الجمعية العامة، نلاحظ أن محتويات تقرير مجلس الأمن لهذه الدورة، تؤكد على أن الممارسة المتمثلة في التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، ظلت من الثوابت في أعمال مجلس الأمن، ونحن نتطلع إلى تطوير هذه الممارسة لتشمل مشاركة هذه الدول في كافة مراحل عمليات حفظ السلام، خاصة مفهوم ودور هذه العمليات. ومن التدابير المفيدة في أنشطة المجلس الإحاطة الإعلامية المنتظمة، واليومية أحيانا، التي تقدمها رئاسة المجلس لغير الدول الأعضاء فيه. ونحن نثني بصورة خاصة على التقييمات الشهرية لرؤساء المجلس المتعاقبين لما لها من أهمية في تمكين الجمعية العامة من القيام بتقييم رشيد وموضوعي لما أنجزه مجلس الأمن من أعمال. ورغم ذلك لابد لنا من أن نقول مرة أخرى بأن ما أجراه مجلس الأمن من تحسينات في تقريره السنوي لا يستجيب بالكامل للشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء، ولا يلبي المطالب الواردة في القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة. فالتقرير علاوة على أنه مبالغ في تكلفته فهو عبارة عن تجميع لقرارات ومقررات معروفة سلفا للدول الأعضاء، وهذا ما يدعونا إلى أن نطالب من جديد بإجراء تحسينات جذرية في التقرير بحيث يكون قصيرا في شكله ومضمونيا في محتوياته. ولذلك فنحن نؤيد المقترحات التي طرحت في هذا الصدد، وبالأخص ما عرضه مندوب سنغافورة الموقر في بيانه أمام هذه الجمعية يوم أمس.

إن نشاط مجلس الأمن كما يتضح في جانب من تقريره تم بدون المراعاة الواجبة لنظامه الداخلي المؤقت. إن المادة ٤٨ من هذا النظام تنص على أن تكون اجتماعات المجلس علنية ما لم يتقرر غير ذلك، ولكن العادة حولت الاستثناء الوارد في هذه المادة إلى قاعدة عامة. فمقدمة تقرير هذه السنة الوارد في الوثيقة (A/56/2) تبين أن المجلس عقد خلال الفترة قيد الاستعراض ما مجموعه ٣٥٨ جلسة من بينها ١٨٥ جلسة مشاورات مغلقة، تم الاكتفاء فقط بذكر تواريخها وما استمع اليه أعضاء المجلس خلال هذه الجلسات من بيانات وما نظروا فيه من تقارير. وواضح أن المبالغة في عقد المشاورات غير الرسمية ونقل ما تم فيها على هذا النحو يعد مخالفة لنص وروح الفقرة (أ) من منطوق الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١، كما يعتبر تجاهلا للمطالب المتكررة لأعضاء هذه الجمعية التي أكدت باستمرار على ضرورة إحلال الشفافية وتحقيق الوضوح في أعمال المجلس وأنشطته.

إن وفد بلادي يتفهم تماما أن عقد مشاورات في إطار مجموعة صغيرة من الدول من شأنه أن يمكن مجلس الأمن من التعجيل بإنجاز مهامه. ولكن من غير المقبول لدينا اللجوء إلى عقد المشاورات غير الرسمية إلى درجة من شأنها أن تشكك في شرعية أعمال مجلس الأمن تجاه بقية أعضاء المنظمة التي عهدت إلى هذا الجهاز بالمسؤولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن هنا نطالب بالعودة إلى تطبيق نصوص وروح الميثاق في هذا الجانب من أنشطة المجلس، وفي المقام الأول تمكين الدول المعنية بما يبحثه المجلس من حضور مشاوراته غير الرسمية، عملا بأحكام المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق. ونحن نريد أن يكون تقرير المجلس عن هذه المداولات شاملا لكل ما أعرب عنه أعضاء المجلس من آراء ومقترحات. فبقية أعضاء الأمم المتحدة لا تريد أن تعرف عدد الجلسات أو الساعات التي مكثها أعضاء المجلس في مشاوراتهم المغلقة، وأن ما يهم هذه الدول هو معرفة تفاصيل ما أعرب عنه أعضاء المجلس من آراء خلال هذه المشاورات التي استغرقت طبقا لتقرير هذا العام ما مجموعه ٣٢٥ ساعة من عمل المجلس.

لقد نظر مجلس الأمن في الفترة المشمولة بالتقرير في حالات نزاع عديدة، إلى جانب مجموعة من القضايا التي لها

أثر على السلم والأمن الدوليين. وقد أسفرت جهود المجلس في تخفيف حدة التوتر في بعض المناطق، لكنها لم تنجح في وضع حد نهائي للعديد من المنازعات والصراعات. ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم تعاون المجلس مع غيره من أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالسلم والأمن الدوليين، وفي مقدمتها الجمعية العامة. إن المادة الحادية عشرة من الميثاق تنص على أن تناقش الجمعية العامة أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم الدولي وأن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل إلى مجلس الأمن. ولو التزم المجلس بأحكام الميثاق وقدم إلى الجمعية العامة تقارير خاصة كما هو منصوص عليه في المادتين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من الميثاق لكان في الإمكان نزع فتيل أزمات كثيرة وإيجاد حلول لمشاكل وصراعات عديدة وتفادي ما نجم عنها من مآسي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير اتضح بجلاء أن التهديد باستخدام امتياز حق النقض شل جهود المجلس عند معالجته لقضايا معينة، فالتهديد باستخدام هذا الامتياز جعل المجلس عاجزا عن اتخاذ قرار للرفع النهائي للعقوبات المفروضة على بلادي، بالرغم من استجابتها الكاملة لقرارات المجلس ذات الصلة بقضية لوكربي، وذلك بشهادة الأمين العام للأمم المتحدة، واعتراف غالبية الدول الأعضاء في المنظمة، وكذلك الأكثرية من أعضاء مجلس الأمن. كما أن استخدام هذا الامتياز كان وراء ما حدث في شهر آذار/مارس الماضي، عندما عجز المجلس عن اتخاذ التدابير الكفيلة بوضع حد للعدوان على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك منعه من اتخاذ قرار بإرسال قوات دولية لحماية الفلسطينيين من الممارسات القمعية لقوات الاحتلال الصهيوني. وما هذه إلا أمثلة تدلل على أن امتياز حق النقض لم يوجد خدمة للأمن الدولي كما يدعي، وإنما لخدمة الوطنية مما حول المجلس إلى أداة تنفيذ للسياسات الخارجية للبعض بدلا من أن يعمل نيابة عن المجتمع الدولي.

ومن المسائل التي تناولها مجلس الأمن في نهاية الشهر الماضي التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي، وإصداره للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وقد تم هذا الإجراء قبل ساعات قليلة من مداولات الجمعية العامة لهذا الموضوع، مما طبع علامات استفهام كثيرة وعميقة جدا لدى جل أعضاء الأمم المتحدة، وترتب على علامات الاستفهام هذه جملة من الطعون في مدى شرعية ما يصدره المجلس في هذا الشأن. إن عدم فصل المجلس، بيِّن حق الولايات المتحدة في معاقبة من يثبت بالدليل أنه كان وراء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية التي أدانها المجتمع الدولي ككل ونحن في مقدمته، وبين المسؤولية الجماعية للأمم المتحدة في مقاومة الإرهاب الدولي، وليس دولة معينة أو مجموعة من الدول، هيأ بيِّنه غير مناسبة على الإطلاق لمقاومة الإرهاب الدولي. بل علَّنا نحذر من أن هذا الخلط من شأنه إشاعة أفضل مناخ لقوى الإرهاب. ومن هنا فإننا من جانبنا ننبه ونحذر بجدية، من العواقب التي قد لا يعتمدها البعض أو لعل ظروفهم الداخلية، دون الدولية، هي التي أملت عليهم هذا التوجه الذي يمكن التراجع عنه قبل فوات الأوان.

لقد اتضح من تقرير مجلس الأمن لهذا العام أن القضايا الأفريقية حظيت باهتمام ملحوظ في حيز الوقت الذي خصصه المجلس. فقد عقد المجلس اجتماعات عديدة كرسها للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وسيراليون، وأنغولا، وبوروندي. وفي سياق معالجة المجلس للقضايا الأفريقية، فإننا نرحب بقراره ١٣١٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي أكد فيه على أهمية التعاون والتنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والآليات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بمنع الصراع وإدارته وتسويته، وقناعة منا بحقيقة أن التنمية الشاملة هي الوجه الآخر لإحلال السلام وبناءه، فإننا ندعو الدول والمجتمع الدولي ككل إلى التنفيذ العاجل لدعوة مجلس الأمن لوضع

استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. فبدون تحقيق ذلك فإن من المشكوك فيه تحقيق سلام شامل ودائم في دول القارة التي تعاني من الاضطرابات والمشاكل، وما الصومال سوى أحد الأمثلة.

لقد التزم المجتمع الدولي والأمم المتحدة بمساعدة أفريقيا وما هو مهم بالدرجة الأولى هو وضع خطة لمساعدة القارة في إنهاء الفقر باعتبارها المنطقة التي يوجد بها النسبة الأكبر بين السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ولا بد من التزام عالمي لمساعدة القارة في القضاء على الأمراض وخاصة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) الذي يهدد حياة ما يزيد على ثلاثين مليونا من سكانها. ولكي يأخذ التضامن الدولي مع أفريقيا بعدا مضمونيا فإننا نؤكد على ضرورة الإسراع بإدماج القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي، بإزالة الحواجز أمام ما تصدره من سلع ومواد إلى أسواق البلدان المتقدمة، وإتاحة التقنية إلى دولها بشروط ميسرة وإلغاء الإجراءات الاقتصادية القسرية التي فرضت على عدد من دولها واتخاذ إجراءات عملية لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية التي تلتهم معظم العائد من مواردها.

لقد اعتدنا في الدورات الماضية أن تختتم الجمعية العامة مناقشتها لتقرير مجلس الأمن بأخذ العلم بما احتواه. ووفد بلادي وأعتقد أن الكثير يشاطروننا الرأي، غير مقتنع على الإطلاق بأن تكتفي الجمعية العامة بأخذ العلم بتقرير يعالج أمور تأتي ضمن أولويات الأمم المتحدة وهي المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ونحن نرى بأن ما تعرب عنه الدول الأعضاء من آراء ومقترحات، ينبغي أن يوضع في توصيات محددة تقدم إلى مجلس الأمن وفقا للأحكام ذات الصلة بالميثاق، وبالتحديد المادتين العاشرة والحادية عشرة. فهذا هو ما يتعين علينا القيام به إذا ما أردنا إعطاء هذه المناقشة ما تستحقه من اهتمام وإظهار العزم على تعزيز مساهمة الجمعية العامة في الجهود الرامية إلى إقامة عالم آمن ومستقر.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): وافق أعضاء الأمم المتحدة في الميثاق على تكليف مجلس الأمن بمهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين. ووافق الأعضاء كذلك على أن المجلس يجب أن يقدم تقريرا سنويا، وإذا لزم الأمر تقارير خاصة، إلى الجمعية العامة للنظر فيها. ووافق كذلك على أن هذه التقارير يجب أن تشتمل على الاجراءات التي قررها المجلس أو التي اتخذها لحفظ الأمن والسلم.

نحن إذن نؤمن بأن بند جدول أعمال الجمعية العامة حول تقرير مجلس الأمن هو بالفعل أمر هام للغاية. إنه ليس مجرد روتين، بغض النظر عن نوعية التقرير المقدم. إنه المكان والزمان الذي يتمكن فيه أعضاء المنظمة من النظر في أعمال مجلس الأمن، أو غياب هذه الأعمال، وذلك على ضوء مسؤوليتهم الجماعية المطلقة تجاه الأمن والسلم في العالم. وقد يرى الأعضاء في حالة فشل المجلس في الوفاء بمسؤولياته بسبب الموقف السلبي لأحد أعضائه الدائمين أن يمارسوا هم مسؤوليتهم الجماعية تجاه حفظ الأمن والسلم الدوليين، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥) لعام ١٩٥٠ والمعنون ''الاتحاد من أجل السلام''.

إن فلسطين، ولسبب معروف، ليست بعد عضوا كامل العضوية في المنظمة. ولكننا نشارك اليوم في هذا النقاش لنشكو فشل مجلس الأمن في الوفاء بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين. وتحديدا عندما فشل المجلس في اتخاذ الإجراءات اللازمة حول الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والتي استمرت أكثر من عام، وشكلت خطرا على الوضع في الشرق الأوسط برمته وهددت الأمن والسلم الدوليين.

وتوخيا للدقة، قام مجلس الأمن في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أي بعد عدة أيام من بداية التدهور الواسع والسريع للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتماد القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠). هذا القرار، من ضمن أمور أخرى، شجب الاستفزاز الذي وقع في الحرم الشريف في القدس في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر لعام ٢٠٠٠، والعنف الذي تلا ذلك في أماكن مقدسة أخرى وفي مناطق أخرى في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، والذي نتج عنه وفاة أكثر من ٨٠ فلسطينيا وخسائر أخرى كثيرة. وأدان المجلس كذلك أعمال العنف وبشكل خاص الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين وطالب إسرائيل، قوة الاحتلال، بالتقيد بواجباتها ومسؤولياتها وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

لقد كان ذلك رد فعل معقول ومناسب من جانب مجلس الأمن في ذلك الوقت. ولسوء الطالع، استمرت الحالة في التدهور و لم تتم الاستجابة للنداءات التي وجهها المجلس، في رأينا بسبب قوة الاحتلال. حالات الوفاة الفلسطينية الثمانون أصبحت مئات، ومئات حالات الجرحى أصبحت آلاف، واتسع التدمير بشكل حاد وأصبحت الظروف المعيشية والاقتصادية لا تطاق، وعم الخطر عموم المنطقة. من جانبنا أرسلنا أكثر من ٧٠ رسالة إلى مجلس الأمن نشرح فيها تفاصيل الحالة على الأرض ونطالب المجلس باتخاذ إجراءات. لكن المجلس لم يتخذ أي قرار خلال هذه الفترة الطويلة لأكثر من عام، و لم يقم حتى بمتابعة قراره ١٣٢٢.

إن عدم تمكن مجلس الأمن من العمل لم يكن نتيجة غياب المحاولات اللازمة، ولا نتيجة غياب استعداد الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس. في حقيقة الأمر، لقد كان هناك العديد من المحاولات في هذا الاتجاه. عقد المجلس خمسة اجتماعات علنية لمناقشة الحالة بمشاركة عدد كبير من الدول الأعضاء في النقاش. عقد المجلس كذلك اجتماعات مغلقة مع قيادات من المنطقة، بما في ذلك الرئيس ياسر عرفات. وقام أعضاء تجمع (كوكس) عدم الانحياز بشكل متكرر بتقديم مشاريع قرارات حازت على دعم أعضاء آخرين، وفي بعض الحالات قام الأعضاء الأوروبيون بنفس الشيء. بالرغم من كل ذلك لم يتم اتخاذ أية إجراء محدد. تم طرح مشروع قرار للتصويت ولكنه لم يحز على الأغلبية المطلوبة بعد أن أعلن عضو دائم في المجلس أنه سيمارس حق النقض فيما إذا وجدت هذه الأغلبية. وتم التهديد مرتين وبشكل علني باستخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار بالطبع من قبل نفس العضو الدائم. وتم كذلك الاستخدام الفعلي للفيتو مرة واحدة في السابع والعشرين من مارس.

ما سبق يعني بوضوح أن مجلس الأمن لم يتمكن من الوفاء بمسؤولياته تجاه هذه الحالة المحددة بسبب الموقف السلبي لعضو دائم في المجلس. وقد أضيف هنا عدم استعداد عدد قليل من أعضاء المجلس لمواجهة هذا بغض النظر عن موقف هؤلاء الأعضاء تجاه جوهر الموضوع. قد نستطيع أن نسمي حق النقض هذا المركب. حينما يعجز المجلس عن اتخاذ إجراء، ليس فقط بسبب استخدام الفيتو، ولكن أيضا بسبب التهديد باستخدام الفيتو. في كل الأحوال ما حدث في المجلس يساوي تعليق الأحكام ذات الصلة في الميثاق بهدف حماية دولة واحدة، في هذه الحالة قوة الاحتلال، من أحكام القانون الدولي ذات الصلة ومن إرادة المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن ذاته.

وقد يتساءل المرء هنا، لماذا تتوقف المبادئ والقيم النبيلة عند حدودنا؟ ولماذا يتوقف القانون الدولي عن العمل عندما يتعلق الأمر بحالتنا؟ وأن يتساءل كذلك فيما إذا لم يكن مجلس الأمن مستعدا لمعالجة الوضع، فما هي طبيعة الرسالة المرسلة لشعبنا تحت الاحتلال؟ دعني أقول كذلك أن كل ما ذكر سابقا يبقى صحيحا بغض النظر عن توصيف الوضع على الأرض من قبل طرف أو آخر. لأن الحقيقة

تبقى، وهي أن وضعا متفجرا مثّل تهديدا كبيرا وخطيرا للأمن والسلم الدوليين، استمر لأكثر من عام دون أن يقوم المجلس باتخاذ أية إجراءات.

ما سبق يتعلق بالوضع على الأرض، وهنا فقد كان سجل عمل مجلس الأمن عبر السنين سجلا مختلطا. خمسة وعشرون قرارا تم اعتمادها، وبالمناسبة لم يتم الالتزام بأي منها من قبل قوة الاحتلال، وخمسة وعشرون مشروع قرار تم استخدام حق النقض ضدها، وغني عن القول من قبل نفس العضو الدائم. أما بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط عموما والحاجة إلى إحلال السلام في المنطقة، فإن سجل مجلس الأمن أكثر وضوحا. لقد كانت هذه الحالة بعيدة عن متناول مجلس الأمن. في حقيقة الأمر، فإن آخر مرة تعاطى فيها المجلس مع الحالة في المنطقة وجوانبها السياسية كان عام ١٩٦٧، أي منذ أربعة وثلاثين عاما مضت عندما اعتمد القرار ٢٤٢ والذي يبقى أساس عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط. الاستثناء الوحيد لهذا ربما كان تأكيد القرار عام ١٩٧٣ والبيان الرئاسي الذي أصدره المجلس قبيل اعتماد القرار ٦٨١ في العشرين من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٠.

لا توجد أية حجة جدية لتبرير هذا المسلك غير العادي والمتطرف لمجلس الأمن، والذي يأتي متجاهلا لمسؤوليات المجلس وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن فهم استمرار محاولات تحييد مجلس الأمن بشكل كامل تجاه أزمة هامة مثل أزمة الشرق الأوسط. والأكثر من ذلك عندما يتعلق الأمر بالوضع على الأرض والحاجة لإنهاء التدمير والقتل. نحن نطالبكم جميعا، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، بتصحيح ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.